مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٦٣**

الثلاثاء، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة بيكت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركين
	إندونيسيا	السيد جيني
	إيطاليا	السيد كراكسي
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد كوبيس
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إكوبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2007/186)

07-30906 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2007/186)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، أوكرانيا، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بالاو، البرازيل، بربادوس، بنغلاديش، بوليفيا، توفالو، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية سنغافورة، الدانمرك، الرأس الأخضر، السودان، سويسرا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كندا، كوبا، كوستاريكا، ليختنشتاين، مصر، المكسيك، ملديف، ميكرونيزيا، ناميبيا، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هولندا، اليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على العادة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في مناقشة البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2007/186، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من الممثل الدائم للمملكة المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية حول البند قيد البحث.

كما أود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2007/203، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من الممثل الدائم لكوبا، والوثيقة S/2007/211، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من الممثل الدائم لباكستان.

أود أن أدلي الآن ببعض الملاحظات الاستهلالية بصفتي الوطنية، قبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الآخرين.

إنني أرحب بهذه المناقشة. ولقد أُثيرت بعض التساؤلات عما إذا كان هذا هو المكان المناسب لهذا النقاش، فاسمحوا لي أن أشرح سبب اعتقادي بأنه كذلك.

إن مسؤوليتنا في المجلس هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك منع نشوب الصراعات. والمناخ غير المستقر سيفاقم بعض العوامل الأساسية المسببة للصراع، مثل ضغوط الهجرة والمنافسة على الموارد. وتقرير ستيرن الاستعراضي الأخير عن اقتصاديات تغير المناخ يتحدث عن اضطراب اقتصادي محتمل على مستوى حربين عالميتين وعن كساد كبير. وهذا في حد ذاته سيكون له حتما تأثير على أمننا كلنا – البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء.

ولذلك، فإن جلسة اليوم هي من أجل إدراك العالم بأن هناك ضرورة أمنية، وكذلك ضرورات اقتصادية وإنمائية وبيئية، لمعالجة تغير المناخ ولنبدأ بتكوين فهم مشترك للعلاقة بين الطاقة والمناخ والأمن.

إننا لا نسعى، في هذا النقاش، إلى إجهاض سلطة المؤسسات والعمليات التي يتم فيها تقرير الإجراءات – الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ووكالات الأمم المتحدة، وبالطبع اتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وحيث كنت أنا المفاوضة الرئيسية للمملكة المتحدة لمدة خمس سنوات في تلك الهيئة، فأنا آخر شخص قد يرغب في تقويض عملها، أو عمل أية هيئة أخرى. لكن القرارات التي نتوصل إليها والإجراءات التي نتخذها في كل تلك المنتديات ستكون أفضل وأقوى وأكثر فعالية إذا ما ارتكزت على أكبر قدر ممكن من الفهم لكل الآثار المترتبة على تغير المناخ. لذلك أتطلع كثيرا إلى هذا النقاش غير المسبوق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ومطلوب من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة في القاعة والإدلاء بنصوص موجزة عند التكلم. لقد تم توزيع قائمة الراغبين في التكلم، وأعتقد أن الزملاء سيدركون فائدة هذا النظام.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد يان كوبيس، وزير خارجية سلوفاكيا، وأعطيه الكلمة.

السيد كوبيس (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب بتوصل مجلس الأمن إلى مرحلة الاعتراف العلني بالمخاطر الأمنية الكبيرة التي ستشكلها الآثار الأوسع نطاقا المترتبة على تغير المناخ في المستقبل. وأود أن أنوه بالجهود التي تبذلها المملكة المتحدة لإدراج هذا الموضوع في جدول أعمالنا.

وتؤيد سلوفاكيا تماما البيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم لألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي. لذلك سأقصر بياني على بعض التعليقات المحددة.

إن تعقيد النظام المناخي يجعل من التنبؤ أمرا صعباً، ولكن يوجد الآن توافق فعال في الآراء بين العلماء البارزين في العالم حول وجود تأثير بشري على المناخ ووجود علاقة بين تركيز ثاني أكسيد الكربون وارتفاع درجات الحرارة. لذلك فإن الوقت الآن مناسب للنظر في الأبعاد السياسية لتغير المناخ.

لقد أنهى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إعداد تقرير جديد يقيّم آثار الاحترار العالمي في الحاضر والمستقبل ويستكشف فرص التكيف معها بشكل استباقي. ويخلص التقرير إلى أن أنهار العالم وبحيراته وحيواناته البرية وأنهاره الجليدية وأراضيه الدائمة التجمد ومناطقه الساحلية وناقلات الأمراض فيه وغيرها من العناصر الطبيعية والبيئية الأخرى العديدة للبيئة الطبيعية والمادية تتأثر بالفعل من عواقب انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن البشر.

إن العواقب الأمنية المترتبة على المزيد من تغير المناخ تتسبب، ضمن أمور أخرى، بأزمات إنسانية محتملة تنتج عن التغيرات المناخية غير المعتادة، بما في ذلك الجفاف ونقص الطاقة وضغوط الهجرة المحتملة والاضطراب المجتمعي الشامل في الدول الشديدة التضرر من تغير المناخ.

ومن المهم التأكيد على حجم العواقب بالنسبة للعالم النامي. وليس صعباً أن نتصور مشاكل الأمن والاستقرار والمشاكل الصحية التي ستنشأ في عالم يتزايد الضغط فيه على موارد المياه؛ وتُفقد فيه أراض كبيرة صالحة للزراعة وما ينتج عن ذلك من نقص في الغذاء؛ وتحدث فيه عمليات تشريد واسعة النطاق لمجموعات سكانية بسبب الفيضانات وغيرها من تأثيرات تغير المناخ. وهذه العوامل يضاعف بعضها بعضا. وستكون أفقر البلدان في العالم الأكثر معاناةً من الظواهر الجوية الحادة وموجات الجفاف الأطول مدة والأشد حرارة وارتفاع نسب مياه المحيطات. وخلال العقود المقبلة، سيكون هناك خطر بشكل خاص على القطب الشمالي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول الجزرية الصغيرة والسواحل المنخفضة والنظم الايكولوجية الطبيعية وموارد المياه والإنتاج الزراعي في مناطق معينة.

ولا يمكن التصدي لهذه التهديدات وتزايد التوتر الاجتماعي على النحو السليم إلا من خلال اتفاقات دولية والتنفيذ المنتظم لها. ولا يمكن أن يجري بنجاح للتحدي الطويل الأجل المتمثل في مكافحة تغير المناخ وتثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الجو، مع تفادي الضغوط الاقتصادية والسياسية العالمية الحادة واستدامة النمو الاقتصادي، إلا إذا اتخذت الحكومات في أنحاء العالم إجراءات منسقة.

وأظهر بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧، الذي يتصدي للتحدي الذي يمثله الثقب الموجود في طبقة الأوزون، مدى السرعة التي يمكن بها عكس اتجاه مشكلة بيئية عالمية حالما يتم الاتفاق على الأهداف. وفي ذلك الصدد، تلتزم سلوفاكيا التزاما قويا بالعمل مع البلدان الصناعية في العالم والاقتصادات النامية لبلوغ الأهداف المتمثلة في تخفيضات الانبعاثات بعد انتهاء المرحلة الأولى لبرتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٢.

ونحن نرى أن تبادل رخص الانبعاثات من أمثل السبل المقتصدة التكلفة لتخفيض انبعاثات الكربون. ويتسم نظام تبادل رخص الانبعاثات في أوروبا بأهمية كبيرة لتحقيق الغايات الشاملة في ذلك الصدد، وإنشاء سوق تبادل إطلاق الكربون يشكل إنجازا كبيرا وسيغير الطريقة التي تفكر بها آلاف الأعمال التجارية بشأن استخدامها للطاقة. وفي وسع إنشاء شبكة على نطاق العالم لتلك النظم أن تدفع قدما بآثارها الإيجابية.

وتوجد خيارات أخرى لتوفير حافز لتطوير الطاقة المتجددة ولزيادة الاستخدام الموسع لها. ويتعين علينا أن نواصل دعم الاستثمارات في ابتكار تكنولوجيا جديدة ذات نسبة منخفضة من الكربون، كما أن هناك سبلا للنظر إلى الطاقة النووية بوصفها خيارا أنظف إذا أردنا أن نفي بغاياتنا المتعلقة بالكربون.

وتلك هي بعض الأسباب التي دعت سلوفاكيا إلى الموافقة على القرارات ذات الصلة التي اتخذها في آذار/مارس الماضي اجتماع المجلس الأوروبي بشأن الطاقة، وبشأن المزيد من استخدام المصادر المتجددة للطاقة. وقد وضع المؤتمر التزامات ملزمة للاتحاد الأوروبي تعالج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

إن توفير الأمن لا يمثل سوى أحد العوامل التي يتعين النظر فيها في إطار جدول الأعمال الشامل لتغير المناخ، ولكنه في هذه الحالة يتماشى تماما مع قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن التصدي الشامل للأسباب الجذرية للصراع المسلح والأزمات السياسية والاجتماعية، إذ أن المجتمعات الشديدة الإجهاد تميل إلى أن تصبح أكثر المجتمعات عنفا. ونرى أن هناك دورا لا منازع فيه يضطلع به مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وفي الإسهام، حسب الاقتضاء، في الهيئات والوكالات الأخرى للأمم المتحدة. وبالرغم من العمل الذي تضطلع به بالفعل المنتديات الأخرى، بما في ذلك الجمعية العامة، فإن مجلس الأمن في وضع جيد يمكنه من إدماج ذلك البعد الجديد لتصور التهديدات في اعتباراته ومناقشاته المخصصة، بينما يبقى في نطاق ولايته.

ويود وفدي أن يقترح أن يطلب مجلس الأمن من الأمانة العامة أن تدرج في تقاريرها المنتظمة المقبلة، في إطار الولايات التي يسندها المجلس وحيثما كان ذلك معقولا ومثبتا، مذكرة إضافية بشأن التهديدات المحتملة في إطار موضوع ذلك التقرير التي ترى أنها تشكل تأثيرا أمنيا ناتجا عن تغير المناخ.

وسيبين الوقت الكيفية التي يمكننا بها التصدي لمسألة تغير المناخ في إطار مجلس الأمن وأين يتم التوصل إلى توافق في آراء المجتمع الدولي على التصدي لعوامل عدم الاستقرار المتصلة بتغير المناخ وللمخاطر الأمنية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد فيتوريو كراكسي، وكيل وزارة الخارجية في إيطاليا.

السيد كراكسي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للمملكة المتحدة، بصفتها رئيس مجلس الأمن، على تنظيم مناقشة اليوم، وأن أشكر وزيرة خارجية المملكة، التي يشهد حضورها إلى هنا على أهمية المسألة قيد المناقشة.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن تغير المناخ يمثل تهديدا عالميا لا لبس فيه. وتساعد مناقشة اليوم على زيادة الوعي بالأخطار المرتبطة بالمشاكل البيئية وعلى تقديم مادة للتفكير بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها في المحافل المختصة، وفي الوكالات المتخصصة وبين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقبل بضعة أسابيع، أكد مجددا آخر تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على الخطورة الشديدة للاحترار العالمي وصلته بالأنشطة البشرية. وأبرزت دراسات مختلفة، بما في ذلك استعراض ستيرن والتقرير الذي شجعته مؤسسة الأمم المتحدة، التهديد الخطير الذي يمثله تغير المناخ للسلام والأمن، مثل إثارة الصراعات أو تفاقمها. ولا يحدث تغير المناخ تأثيرا على البيئة والاقتصاد والصحة البشرية فحسب، بل يحدث أيضا تأثيرا على الاستقرار والأمن، وخاصة حينما يتقاطعان مع واقع يتسم فعلا بمشاكل ذات طابع عرقي أو ثقافي أو سياسي أو اقتصادي.

وفي الأجل الطويل، قد تنشأ المنازعات بشأن الحدود أو بشأن تقسيم المناطق البحرية نتيجة للتغييرات الإقليمية الناجمة من ارتفاع مستوى سطح البحر. وهناك خطر كبير إضافي يتمثل في نزوح مجموعات سكانية بأكملها، مما يطلق العنان لعدم الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي الخطير والأزمات الإنسانية المحتملة. ويقدر أن التدهور البيئي المتصل بتغير المناخ قد يدفع، بحلول عام ٢٠١٠، إلى تحولات سكانية تزيد على ٥٠ مليون شخص في البلدان النامية – هم لاجئون أصليون جراء المناخ. وعلى نحو خاص تتعرض لخطر تغير المناخ مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وبشكل خاص، الجزر الصغيرة، التي تنتج في هذا الشأن، غازات للدفيئة أقل من الغازات التي تنتجها الدول الأخرى.

ولا بد أن نعترف بأنه لا توجد مقايضة بين مكافحة الفقر وحماية البيئة. ويسهم تغير المناخ والمخاطر المرتبطة بتصاعد التزاعات والتروح الجماعي في زيادة الفقر وعدم الاستقرار على السواء. وارتفاع الفقر المتصل بتغير المناخ يزيد، بدوره، جيوب الاستياء وفي نهاية المطاف – كما يبرز استعراض ستيرن – التجنيد من جانب الجماعات المتمردة أو الإرهابية.

وينبغي ألا نتجاهل العلاقة بين تغير المناخ واستهلاك الطاقة، الأمر الذي يمكن أن ينعكس أيضا في حالات أزمات بين الدول. ويتطلب نموذجنا للتنمية وأسلوب حياتنا ذاته كميات هائلة من الطاقة. ويُترجم ذلك إلى بحث محفوف بالمصاعب بشكل متزايد عن كميات كبيرة من الوقود الأحفوري، تترتب عليه عواقب من التوترات الجغرافية السياسية وعدم الاستدامة البيئية.

وبغية تحقيق دينامية لإدارة البيئة والطاقة توفر إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والكهرباء لجميع سكان العالم، يلزم المجتمع الدولي أن يؤيد المفهوم المتمثل في أن أمن الطاقة واستدامة البيئة لا يمكن الفصل بينهما. ويلزم أن نضع استراتيجيات مشتركة للتصدي للمخاطر المتصلة بتغير المناخ وبنموذجنا الحالي للنمو الاقتصادي.

وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي أن نسعى سعيا جديا إلى تعزيز الإدارة المتعددة الأطراف التي تساعد على مكافحة تلك الظاهرة وإدارتها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإشارة إلى تلك المسألة في التقرير الأخير للأمين العام عن توصيات الفريق المعني بالتماسك على نطاق المنظومة. وفي ذلك السياق، تؤمن الحكومة الإيطالية إيمانا قويا بأهمية إنشاء منظمة بيئية تابعة للأمم المتحدة.

وقطع الاتحاد الأوروبي مؤخرا التزاما بأن يخفض بشكل انفرادي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وبنسبة ٣٠ في المائة في حالة التوصل إلى اتفاق دولي لمرحلة ما بعد كيوتو.

وفي سياق مجموعة الثمانية، تضطلع إيطاليا بدور تفاعلي بشأن المسائل البيئية وقد أطلقت شراكة لتشجيع تطوير الطاقة الإحيائية. ونتطلع إلى نتائج مؤتمر قمة مجموعة الثمانية.

وفي المستقبل القريب، ستنظم الحكومة الايطالية مؤتمرا وطنيا بشأن المناخ بغية زيادة الوعي العام وللعمل على اعتماد استراتيجية طويلة الأجل لمكافحة الاحترار العالمي. وستتناول المناقشة أيضا العلاقة بين الأمن وتغير المناخ.

وفي الختام، ينبغي لنا أن نتخذ إجراء بعزم وعلى وجه السرعة، فيما يتعلق بأشكال التكيف والتخفيف. وقد يؤدي التأخير في اتخاذ إجراء إلى زيادة التكاليف، بل سيجعل الاحترار العالمي أمرا لا يمكن الرجوع فيه، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار كارثية من حيث العجز عن منع نشوب الصراعات. وتود الحكومة الإيطالية أن تعرب مجددا هنا في مجلس الأمن عن تأييدها لجميع المبادرات التي تسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء من أجل صياغة اتفاق دولي جديد يحظى بتأييد عالمي لمكافحة تغير المناخ. وفي هذا السياق، نحن على استعداد للعمل مع شركائنا الأوروبيين لتحقيق هذا الهدف.

السيد فربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على اتخاذكم المبادرة لتنظيم مناقشة اليوم في مجلس الأمن بشأن الأخطار التي يمكن أن يشكلها تغير المناخ على الاستقرار والأمن. وقد جدد اجتماع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي اختتم أعماله للتو في بروكسل، التأكيد على جسامة الظاهرة وعواقبها المحتملة.

ويتطلب منا إعداد وتنفيذ استجابة فعالة ومستدامة للأخطار الناجمة عن تغير المناخ بذل الجهود على ثلاثة صعد. أولا، ينبغي لنا جميعا الوعي والاعتراف بالمعضلة التي يتسبب فيها شاغلان مشروعان هما تعزيز النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر من ناحية، لأن أوجه عدم المساواة الخطيرة تشكل في حد ذاتها مصادر للتوتر والصراعات، ومن الناحية الأخرى، ضرورة تقليص استهلاك الوقود الأحفوري، لأنه يمكن لهذا الاستهلاك، بزيادته لأثر تغير المناخ، أن يؤدي إلى تفاقم مجموعة من عوامل التوتر القائمة بالفعل.

ومن الجلي على نحو متزايد أن تغير المناخ يزيد من حدة عدد من التهديدات غير العسكرية. والأمثلة على ذلك معروفة بالفعل – ازدياد المنافسة على الوصول إلى مصادر المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وزيادة الأمراض المعدية، والكوارث الطبيعية، من قبيل الجفاف والفيضانات، وإتلاف الأراضي الزراعية، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وزيادة الفقر، وازدياد أوجه عدم المساواة الاجتماعية، ونزوح السكان إلى المدن، وتسريع وتيرة تدفقات الهجرة الدولية.

وعلاوة على ذلك، تتجه الوقائع إلى إظهار أن أكثر المناطق وفئات السكان ضعفا هي التي تتعرض بشكل أساسي للآثار السلبية لتغير المناخ. وتفيد التوقعات أن هذا التوجه سيتواصل. وأول المتضررين هم أقل الفئات استعدادا للتصدي لهذا الأثر السلبي والتكيف معه.

والضغوط الإضافية التي يتسبب فيها تغير المناخ تزيد من شدة خطر سقوط الدول الضعيفة في الحرب الأهلية والفوضى أو العودة إليهما.

ثانيا، يجب علينا أن نتخلى عن فكرة أن المستقبل سيشبه الماضي. فما زالت سياساتنا الأمنية التقليدية تستند في كثير من الأحيان إلى تقييمات للتهديد عفا عليها الزمن وترتكز بشكل أكبر على إدارة الأزمات بدلا من منع اندلاعها. والسياسات الأمنية القائمة على السيادة الوطنية بشكل حصري تبدو أقل ملائمة في هذا السياق. ولحل معضلة العلاقة بين المناخ والطاقة والأمن، ينبغي لنا أن نعيد التفكير على نحو شامل في نطاق سياساتنا باستخدام تصور أشمل للأمن. وببناء مزيد من الثقة فيما بيننا، سنتمكن من إيجاد مزيد من الترابط بين بلداننا.

ويتمثل الجانب الثالث في الإعداد والتنفيذ الجماعي لاستجابات مبتكرة للتحديات المعقدة التي تتسبب فيها تغيرات المناخ. وفي هذه المرحلة الأولية، تود بلجيكا أن تشير إلى النقاط التالية.

أولا، يجب أن يصبح تغير المناخ، بشكل تدريجي، أحد العوامل التي ينبغي أخذها في الحسبان لدى مناقشة مسألة منع نشوب الصراعات. وسيكون من المجدي إجراء تحليل أكثر تعمقا، لا سيما على أساس التقارير الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، للعواقب الأمنية لتغير المناخ، مع إصدار توصيات فيما يتعلق بالسياسة العامة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي لها.

ثانيا، يجب تشجيع الأمين العام على ممارسة سلطته المؤسسية لتحريك الإرادة السياسية من أجل اتخاذ إجراء منسق وحاسم لمواجهة تحدي المناخ، لا سيما فيما يتعلق بالبعد الأمني.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة، علاوة على ذلك، تعزيز جهودها للإنذار المبكر، فضلا عن جهودها لمنع اندلاع الأزمات التي تتسبب فيها تغير المناخ في أضعف المناطق وإدارتها. ويمكنها أن تساعد البلدان المعنية على وضع استراتيجيات للحد من الأخطار.

رابعا، ينبغي أيضا توخي تعزيز القدرة على منع الأخطار المتصلة بالمناخ على الصعيدين الوطني والإقليمي والتدبر لها.

خامسا، يتعين استخدام التعاون البيئي واستدامته باعتباره وسيلة لمنع نشوب الصراعات وتدبيرا لبناء الثقة. وهو يكتسي أهمية خاصة في حالة اقتسام أحواض الأنهار بين عدد من الدول التي يتعرض فيها تدفق المياه للخطر بسبب تغير المناخ.

وأخيرا، للدول مصلحة مؤكدة في إجراء حوار وثيق مع المجتمع المدني، الذي يمثل اليوم قوة دافعة حاسمة من أجل تعزيز الوعي العالمي بتحديات المناخ بكل أبعادها.

ومما لا شك فيه أن الصورة التي رسمها خبراؤنا لا تبعث على الارتياح، بل تثير الانزعاج. غير أنه ما زالت هناك فرصة سانحة، على الرغم من أنه ليس أمامنا الكثير من الوقت.

وبلجيكا عازمة على الإسهام بهمة في إيجاد وتنفيذ حلول سياسية وتقنية جماعية لآثار تغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص لأضعف المناطق.

ولن نتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتنا باعتبارنا حماة الأمن الجماعي إلا بالقيام بقفزة إلى الأمام فيما يتعلق بالإرادة السياسية، وتغيير للعقلية يحثنا على الاستعاضة عن تفكيرنا القصير الأجل بتفكير طويل الأجل.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في المستهل، أن أتقدم بتحياتنا الحارة للوزراء الذين انضموا إلينا هذا الصباح، وأشيد بوفد المملكة المتحدة

لتنظيمه هذه المناقشة بشأن الطاقة، والأمن، والمناخ، وبشكل خاص، لإعداده ورقة مفاهيمية تتضمن أسئلة وجيهة أبرزت لنا الكيفية التي يمكن بها للضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بتغير المناخ أن تهدد السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، فإننا نأمل صادقين أن يؤدي الإنذار المتكرر بشأن الأخطار الجسيمة التي يشكلها تغير المناخ، لا سيما على المناطق التي تعاني بالفعل من عدم الاستقرار المزمن، إلى اتخاذ إجراء مناسب، ومنسق، ومستدام، بغية التخفيف من شدة الآثار السلبية للظاهرة. واسمحوا لي أن أضيف، سيدتي الرئيسة، بأن وفد بلدي يدرك أن مشكلة تغير المناخ تميل إلى إثارة مناقشة محتدمة للغاية على الصعيدين الوطني والدولي، غير أن ما يشجعنا هو التوافق في الآراء على الصعيد العالمي بشأن ضرورة اتخاذ إجراء على وجه السرعة.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن الاتحاد الأفريقي يتعاون بالفعل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الرئيسية، من قبيل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية مثل المجلس الدولي للعلم.

ومن النتائج الهامة لهذه الجهود المشتركة إعداد استراتيجية لتبسيط المعلومات المتعلقة بالمناخ في الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تنفيذ النظام العالمي لمراقبة المناخ في أفريقيا. وقد أعربت الدورة العادية الثامنة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ عن تقديرها للجهود الداعمة التي يقدمها شركاؤنا في التنمية بتأييدهم رسميا خطة عمل بعنوان ”المعلومات المناخية للاحتياجات الإنمائية: خطة عمل لأفريقيا“.

وبما أن الطاقة والأمن وتغير المناخ ثلاث مسائل وثيقة الترابط فيما بينها، تواجهنا معضلات فعلية تدعو للشك في بعض الافتراضات الأساسية التي تستند إليها استراتيجياتنا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. فإذا كان مفتاح السلام والأمن الدائمين يكمن بالفعل في التنمية المستدامة، على النحو المحدد بجلاء في الأهداف الإنمائية للألفية، فعندئذ تتمثل المشكلة الرئيسية التي تواجهنا على الفور بأفريقيا في كيفية التخفيف من الأخطار الجسيمة التي يشكلها تغير المناخ دون مساس بالهدف الضروري للترول بالفقر إلى مستويات محتملة في غضون العقد المقبل والمتمثل في معدل نمو نسبته ثمانية في المائة.

ذلك أن البلدان النامية تحاول جاهدة على مدى سنوات أن تنهي اعتمادها على تصدير المواد الخام لتمويل تنميتها، وهي استراتيجية خذلتها خذلانا أليما، وتمخضت في أسوأ الحالات عن صراعات دامية. وبطبيعة الحال، تعتبر البلدان النامية التصنيع بمثابة الطريق إلى الازدهار الاقتصادي والسلام والاستقرار الدائمين. ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تتمتع بسبل الحصول على إمدادات للطاقة تتسم بالكفاءة والموثوقية لأغراض تجهيز نتاجها الزراعي والمعدني وإضافة قيمة إليه. إضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن لها سبل الوصول إلى الأسواق في إطار نظام تنظيمي متسم بالشفافية.

وفيما يتعلق بما سلف، أي نوع من الحلول التوفيقية سوف تضطر البلدان النامية إلى القيام به تمشيا مع توافق الآراء الدولي الناشئ فيما يتعلق بالطاقة والأمن وتغير المناخ؟ هل ستكون مستدامة من الوجهة السياسية داخل نطاق الدول التي تعاني بالفعل من عدم الاستقرار والضعف؟ ونحن مضطرون بنفس الدرجة إلى أن نتساءل، في ضوء عملية بروتوكول كيوتو التي لم تكتمل بعد، عما إذا كانت استراتيجية وضع سياسة سليمة للطاقة بغرض التخفيف من حدة العواقب السالبة لتغير المناخ سوف تنطوي على تغير رئيسي في اتجاه الشراكة بين البلدان المتقدمة نموا والبلدان النامية.

ومع النمو المستمر في التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان، يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بسرعة. وتقدر نسبة النمو العالمي في استهلاك الطاقة بـ ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وعليه، فإن اقتناء إمدادات الطاقة وحمايتها أمر يكتسب أهمية استراتيجية في السياسات الوطنية. وقد اجتهدت لجنة خليج غينيا، التي تضم البلدان الغنية بالنفط في غرب ووسط أفريقيا، لضمان حل التراعات المحتمل نشوبها بشأن الحدود البحرية بالطرق السلمية، تمشيا مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن نماذج هذا النهج السلمي الطريقة التي تمت بها تسوية التراع بين نيجيريا والكاميرون على شبه جزيرة باكاسي لصالح الكاميرون في صفقة توسطت فيها الأمم المتحدة.

وقد حددت عدة دراسات أجريت مؤخرا، إحداها للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الأخطار التي قد تنشأ من الزيادات الحادة المتوقعة في درجة حرارة مناطق شاسعة من القارة الأفريقية. وفيما يتعلق بالإنتاج الزراعي، تعد زيادة الجفاف سوءا وانتشار الفيضانات جانبين لنفس العملة، يؤديان إلى حالات من العجز في الأغذية وتفشي الأمراض المعدية، فضلا عن انتشار تشريد الأشخاص وزعزعة استقرار مجتمعات بأسرها. وستضيف هذه التطورات لا محالة بعدا آخر إلى مشاكل الحدود التي تهم مجلس الأمن.

وقد أثار زحف الصحراء الكبرى المطرد جنوبا منذ عقود فزع خبراء التنمية ودفع منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك إلى اعتماد مبادرات مختلفة ترمي إلى وقف تصحّر حزام الساحل. وغني عن القول إن هذا التقدم لا يكاد يُذكر، بل إن المشكلة ساءت عن ذي قبل. وثمة تقارير موثوق بها تفيد بأن رعاة الماشية الرحّل من قبيلة الفولاني في غانا يتسلحون الآن ببنادق هجومية متطورة ليواجهوا بها المجتمعات الزراعية المحلية التي أخذ صبرها ينفد بشكل متزايد إزاء الدمار الذي تلحقه الماشية الهائمة بمحاصيلهم.

ومن المهم أن يقوم مجلس الأمن من حين لحين بتقييم المخاطر الكامنة في هذه الظواهر نظرا لآثارها المزعزعة لاستقرار المجتمع. ولا يمكننا أن نتغافل عن التنافس المميت على الموارد الذي يولّد حالات التوتر في أجزاء كثيرة من أفريقيا. ولا فرق في نهاية المطاف بين أن تنجم أخطار الصراع من التهافت على الموارد المائية المتناقصة، أم من الأرض الخصبة الآخذة في الانكماش بسبب تغير نمط سقوط الأمطار، أم أن تكون بسبب التوزيع غير العادل لموارد النفط مضافا إليه الضرر البيئي الشديد الذي يؤثر في المجتمعات.

السيد إكويبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم يا سيدتي الرئيسة على مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة لمسألة تشكل أحد التحديات الرئيسية التي ستواجهها البشرية لفترة قادمة من الزمن.

وتنتابنا نفس المخاوف التي أعربت عنها حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بالمجالات الخاصة بكل من أجهزة الأمم المتحدة المختلفة حين يتعلق الأمر بمعالجة مسائل التنمية المستدامة. بيد أن أهم من مسألة اختصاصات الأجهزة المختلفة أن نسلّم بخطورة ما نحن بصدده، ألا وهو ضرورة القيام العاجل بالردود المناسبة على أحد الأخطار الرئيسية التي تتهدد الأمن والسلام الدوليين.

ومن ثم فإن مجلس الأمن مكان ملائم جدا لمساعدتنا على اكتساب الوعي بهذا الخطر الذي يتهدد منع نشوب الصراعات، التي كثيرا جدا ما تكون لها آثار عميقة وواسعة النطاق. ويرأس الكونغو الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، وسوف نستفيد كثيرا جدا من هذه المناقشة.

ونتفق مع نداء العمل دون إبطاء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة يوم ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد وُجه هذا النداء إلى جميع الحكومات لتشجيعها على اعتماد تدابير

كبيرة للحد من أشد عواقب تغير المناخ ضراوة. ولا لبس في التقرير الذي نشره في بروكسل في ٦ نيسان/أبريل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ فيما يتعلق بعواقب تغير المناخ في مختلف بقاع العالم وبالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد العالمي. فهو يشير بوضوح إلى أن أشد المناطق تضررا ستكون هي القارة القطبية الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومناطق الدلتا الكبرى بآسيا، فضلا عن المناطق الساحلية.

وأشد من ذلك إثارة للفزع أن التقرير يشير إلى أن أشد الناس فقرا هم الذين سيكونون أكثرهم معاناة لأنهم الأقل من حيث الموارد التي تمكّنهم من التكيف.

لذلك فإن من سخريات القدر أن الفقراء هم الذين سيدفعون ثمن إسراف الأغنياء في الاستهلاك واتجاهاتهم المتسمة بعدم المبالاة.

وقد أصبحت أفريقيا مدركة لهذا الخطر الكبير، فناقشت مسألة تغير المناخ خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير الماضي. وهكذا أظن أن هذا ينبئنا بمدى أهمية هذه المناقشة بالنسبة لبلد مثل الكونغو، يعاني بالفعل بعضا من العوامل السلبية لتغير المناخ، بالرغم من الخزان الإيكولوجي الذي وهبته إياه الطبيعة. ولن تكون هذه بالتأكيد أول مرة في تاريخ البشرية يضطر فيها الرجال والنساء إلى القتال من أجل الأرض والماء والغذاء والحيز المعيشي؛ ولكن القتال هذه المرة سيكون على نطاق أكبر وستكون له آثار كارثية تتضاءل إلى جانبها غزوات العصور الماضية وإغاراتها.

وهنا سيبهت بشكل متزايد الخط الفاصل بين مسؤولية الإنسان الذي يمارس نمطا من الاستهلاك متزايد التدمير وبين ما يمكن أن نصنفه في عداد الكوارث الطبيعية.

لذلك فإن من المهم والمفيد أن تقوم هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن بتعزيز الوعي العالمي بضرورة القيام بعمل ملموس وأن تُبقي هذه المسألة مدرجة في جدول أعمالها. ونتوقع من المجلس أن يدق ناقوس الخطر. بيد أن المنتدى المناسب للتشاور ولوضع المعايير والاستراتيجيات سيكون له مكان آخر.

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات، فقد باتت تتوافر لدينا كل الصكوك اللازمة، كالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بها. وبالتالي ينبغي للبلدان المسؤولة بشكل رئيسي عن التلوث أن تكون مثلا يحتذى من خلال الحد من انبعاثات غاز الدفيئة.

إن عددا من بلدان وسط أفريقيا، بوصفها ”رئة“ العالم الثانية بعد غابات الأمازون المطرية، اعتمدت استراتيجية تقوم على الشراكة الدولية بغية تعزيز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية لغابات حوض الكونغو. وقد شارك حتى الآن في تلك المبادرة الواسعة النطاق عدد من الشركاء الدوليين ومتعددي الأطراف، وهي تهدف إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف الفاعلة. ونأمل أن يتكون فورا بعد مناقشة اليوم التزام أقوى من جانب المجتمع الدولي بهذه القضية الحيوية المتمثلة بتغير المناخ ونتائجه وأن يعبر عن ذلك الالتزام في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المزمع عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وأخيرا أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات فردية وجماعية من جانب الدول وغيرها من الهيئات، لأنه كما ذكر ممثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، من الممكن أن نشهد

”الصراعات على المياه، وانتشار الأوبئة، وزيادة كبيرة في الهجرة على نطاق العالم، ما لم تعتمد

التدابير التي تدمج في تخطيط التنمية على الأمد الطويل''.

ولذلك، فإن مجلس الأمن سيقدم إسهاما هاما إذا ما تمكّن من خلق الوعي اللازم بالحاجة إلى التصرف العاجل.

السيد النصر (قطر): السيدة الرئيسة، يسعدني أن أراكم ترأسون هذا الاجتماع الهام الذي يعتبر من أهم مواضيع الساعة التي على جدول أعمال الأمم المتحدة، ألا وهو العلاقة بين الطاقة والأمن والمناخ، والذي لا شك لديّ في أنه سيحظى بنقاش مستفيض عند استعراضه خلال الجزء الرفيع المستوى للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة المزمع عقدها في نيويورك خلال الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٧. وبما أن دولة قطر تتشرف برئاسة تلك الدورة، فإنه من دواعي سروري أن أشارككم آراءنا بالنسبة للموضوع الذي نتناوله اليوم في مجلس الأمن.

وبما أن الورقة المقدمة من وفد المملكة المتحدة تعالج في جوهرها تغير المناخ، نود في هذا المجال أن نشير إلى أن تغير المناخ أصبح حقيقة واقعة وملحة، وأنه لا مناص من العمل الدولي المتكاتف للتخفيف من آثاره الضارة وانعكاساته الخطيرة على كوكبنا الأرضي.

وفي رأينا أن القصور في معالجة تغير المناخ مرده إلى الفصل بين موضوع التنمية وموضوع تغير المناخ. إننا نرى أن الحل الأمثل والناجع لمشكلة المناخ لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال معالجته معالجة متكاملة ضمن عملية التنمية المستدامة، حيث أن موضوع المناخ هو بالضرورة موضوع تنمية، وأن عملية التنمية لا بد أن تبدأ بالدول النامية، على أساس مفهوم راسخ للكيفية التي يجب أن تحدث بها التنمية.

ونود أن نستذكر في هذا السياق عنصرين هامين جرى التأكيد عليهما في مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ بخصوص تغير المناخ، ألا وهما: أولا، إن المسؤولين عن التغير الذي حدث للمناخ يقع عليهم وحدهم عبء تحمل تكاليف إصلاحه. وثانيا، إنه يجب عدم التضحية بعملية التنمية أو التقليل منها بسبب تغير المناخ.

ومع ذلك، فإنه من الملاحظ أن المفاوضات على بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٧ قد أغفلت تماما موضوع التنمية؛ الشيء الذي أدى إلى الفشل في تبني معالجة ناجعة للموضوع، حيث تم فصل المناخ عن التنمية بالكامل. وكمثال على هذا الفشل هو عدم القدرة حتى الآن على الحصول على تقرير واحد شامل لموضوعي تغير المناخ والتنمية المستدامة.

إننا، كالغالبية العظمى من الدول النامية، نعتقد أن ما كتب حتى الآن عن صلة الربط بين تغير المناخ والتنمية المستدامة يمثل ثقافة متشظية، ومتناثرة وتفتقد إلى التركيز، وكان عاملا في جعل التنمية تحتل موضعا متأخرا ضمن أسبقيات المجتمع الدولي. وإننا على اعتقاد راسخ أن أي حل ناجع لمشكلة المناخ لا بد أن ينبثق من خلال تناوله كجزء متكامل من عملية التنمية المستدامة.

ويجب علينا أن نتساءل: ما هي الدروس التي يمكن لنا أن نستقيها نظريا وعمليا من إدماج كيفية تخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ كاملا في عملية التنمية؟ وما هي السياسات التي يمكن وضعها للتأثير على المسببات المحددة لغازات الدفيئة، أي التأثير الذي يحدث نتيجة للكثافة السكانية، ومستوى الدخول، والطاقة، والتكاثف الكربوني؟ الإجابة على هذين السؤالين وعلى أسئلة أخرى لا يسع المجال لذكرها، تحتاج إلى القيام بدراسات متعمقة ومفصلة قبل القيام بوضع سياسات أو توصيات محددة.

لقد قمنا بدراسة الورقة التي أمامنا والمقدمة من وفد المملكة المتحدة بعناية، وعلى ضوء اختلاف الرؤى نتقدم بالملاحظات الآتية:

إننا نعتقد أن الورقة تعالج الأعراض أو العواقب بدلا من العلة. إن جميع النقاط التي تثيرها الورقة شواغل حقيقية وتتأثر جميعها بتغير المناخ، إلا أن استجابة المجتمع الدولي لهذه المشكلة كانت مجزأة ومتفرقة. وإننا لعلى اقتناع بأن أي نقاش يدار بخصوص تغير المناخ يجب أن يكون مستفيضا ومتكاملا وشاملا لجميع أبعاد المسألة، بما في ذلك الأبعاد التي حددها ورقة المملكة المتحدة. والتهديدات الناتجة عن تغير المناخ ليست تهديدات للدول الهشة فقط، بل إنها جميعا تهديدات للتنمية المستدامة في المقام الأول. فالجفاف والتصحر وجفاف أحواض الأنهار والهجرة وموارد المياه وإمدادات الطاقة أمور تهم الجميع وتهدد الكون بأسره.

إننا نلاحظ أن الورقة تركز على الطاقة الأحفورية على أنها العامل الرئيسي وأساس البلاء في تغير المناخ وتراكم غازات الدفيئة، في الوقت الذي يُعزي العلماء نسبة كبيرة من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجو إلى قطع الغابات الجائر والتصحر. كما وأن الاستغلال والاستخدام غير السليم للأراضي، وتوسع العمران، وتأثيرات الطاقة النووية، والكوارث الطبيعية، والنزاعات، والبراكين وما تقذفه من حُمم وغازات، والعواصف الرملية والصناعات كلها مسببات لتراكم غازات الدفيئة. ويجب ألا ننسى أن الوقود الأحفوري كان الوسيلة الأهم في تحقيق التقدم الصناعي الهائل في الدول المتقدمة النمو. كما وأن هذه الدول كانت هي الأوسع في قطع الغابات الجائر وفي استخدام الأراضي والتوسع العمراني. وإن مكافحة الأمراض والبطالة والفقر تحتاج إلى برامج إنمائية طموحة ذات تمويل كاف، وإلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

وللوصول إلى مفهوم مشترك بخصوص إصلاح المناخ يجب ألا ننسى المبدأ الذي اتفقنا عليه في جميع مؤتمرات وقمم الأمم المتحد وهو أن كل الدول يقع على عاتقها مسؤوليات ولكنها متفاوته، وعليه، فالدول المصنعة الغنية والمتقدمة النمو يقع على عاتقها مسؤوليات تختلف عن تلك التي تقع على عاتق الدول الفقيرة والنامية.

وما دام جميعنا مهدد بالغرق، إذا لا بد من أن نعمل متكاتفين معا لإنقاذ أنفسنا. إننا نشير في هذا السياق إلى قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) والذي نستنبط منه أن الحلول المنشودة لمنع النزاعات وبناء السلام والتنمية بعد الصراع يجب أن تكون شاملة ومتكاملة.

وما دامت العلة معروفة، وما دمنا نزداد تعرفا بالعواقب، إذا المطلوب هو الإرادة السياسية لمعالجة الهشاشة في الدول المعرضة لعدم الاستقرار، وذلك عن طريق المعرفة، وتسهيل نقل التكنولوجيا إليها، ووسائل تخفيف الآثار والتكيف، بالإضافة إلى توفير الموارد الكافية لمقابلة التحديات التي يفرزها تغير المناخ.

أما فيما يخص مسؤولية الأمين العام عن تنبيه مجلس الأمن، فإننا نرى أن الميثاق قد حصر هذه المسؤولية في الحالات التي يرى فيها الأمين العام أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين، وفقا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد قيل الكثير وكتب الكثير عن موضوع التهديدات الناتجة عن تغير المناخ، وازدادت الرؤية وضوحا الآن. إن هذا الموضوع لا يمكن تناوله عن طريق مناقشات مقصورة على مجلس الأمن. إننا نحتاج إلى آليات ذات قدرة على فرض قراراتها، ولكنها في نفس الوقت آليات ذات عضوية أوسع. إننا نرى أن مجلس الأمن ليس هو بالآلية المثلى لمعالجة موضوع تغير المناخ. إن ما نحتاجه لمعالجة مواضيع التهديدات الناتجة عن تغير المناخ هو وجود منتديات متخصصة وكفؤة وموسعة العضوية كلجنة التنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقبل ذلك كله الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما وأننا نرى أن سلوك نهج أكثر شمولا وجدية لمعالجة جميع جوانب تغير المناخ يمكن استحداثه

من خلال اجتماع مشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، مع إبلاغ النتائج إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): من الواضح أن تغير المناخ يشكل تحديات خطيرة. وقد شدد قادة مجموعة الثمانية بقيادة قديرة من المملكة المتحدة، غلينيغلز قبل عامين على أن أمن الطاقة والتغير المناخي والتنمية المستدامة يرتبط بعضها ببعض بصورة أساسية. وبالتشاور مع شركائنا من البلدان النامية، التزم قادة مجموعة الثمانية بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وتحسين البيئة العالمية وتعزيز أمن الطاقة بصورة تعزز التنمية البشرية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتابع الولايات المتحدة عددا كبيرا من الأنشطة والبرامج. فعلى سبيل المثال، نعمل مع البرازيل لتحقيق تقدم في الوقود الحيوي العضوي. وقد يسرنا اتفاقا مع الصين لإقامة أكبر منجم للفحم في العالم لتشغيل محطة لإنتاج الطاقة باستعمال غاز الميثان. ونحن من خلال شراكة آسيا – منطقة المحيط الهادئ للتنمية والمناخ النقي، نتوسع في الاستثمارات والتجارة في تكنولوجيات الطاقة النظيفة. ونقود الجهود العالمية المبذولة للنشر التجاري لتكنولوجيا الفحم بمستوى انبعاثات يقترب من الصفر من خلال ائتمان ضريبي يصل إلى ١,٦٥ مليار دولار. ويخول قانون سياسة الطاقة في الولايات المتحدة مبلغ ٥ مليارات دولار كحوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في فعالية الطاقة والطاقة المتجددة البديلة. ونخصص حوالي ١٨٠ مليون دولار في العام لتعزيز التكييف مع التقلبات والتغييرات المناخية ولمجالات تغيرات المناخ الأخرى ذات الأولوية في البلدان النامية.

ومحليا، نسير نحو تحقيق هدف خفض كثافة انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ١٨ في المائة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٢. ولقد زادت انبعاثات غاز الدفيئة في الولايات المتحدة بنسبة ٠,٦ في المائة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، مقارنة مع زيادة ١ في المائة في الفترة بين ١٩٩٠-٢٠٠٥. واستثمرنا ٣٥ بليون دولار في العلوم والتكنولوجيا المرتبطة بالمناخ منذ ٢٠٠١، بما في ذلك ١٧ بليون دولار في تكنولوجيات الطاقة. وعلى المستوى الدولي، نتعامل مع المسائل المتعلقة بالمناخ والطاقة بصورة جدية من خلال الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ والوسائل الأخرى ذات الأولوية المناسبة. ولقد تعهدت إدارة الرئيس بوش بتقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لمرفق البيئة العالمي خلال الأعوام الأربعة القادمة، وهذه أكبر مساهمة يقدمها أي بلد لمساعدة البلدان النامية في معالجة هذه المشاكل.

وهذه الجهود ذات أهمية بالغة – وذلك لأن عدم توفر أمن الطاقة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية. إن أكثر الوسائل فعالية لزيادة الأمن والاستقرار هي زيادة قدرات الدول على الحكم بصورة فعالة. فالدول التي تحكم بصورة فعالة يمكن أن تتوقع التغير والتحديات التي ترافق هذا التغير وتديرها بصورة أفضل. ويجب أن تركز استراتيجيات التنمية الناجحة على التعليم وسيادة القانون وحرية البشر والفرص الاقتصادية. ولقد تكاتف المجتمع الدولي على الاعتراف بذلك في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢.

إن البلدان التي تحكم بصورة جيدة تنمو وتزدهر. والنمو الاقتصادي يوفر الموارد، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، للتعامل مع التحديات المتعلقة بالطاقة والبيئة، بما في ذلك التحديات المرتبطة بتغير المناخ.

إن الولايات المتحدة لها تاريخ طويل في مد يد العون كي تتمكن الشعوب من العيش في مجتمعات ديمقراطية ذات اقتصادات متينة وحكومات قوية ومستقرة. ونحن نعتزم

مواصلة هذا الدعم، بالعمل مع الشعوب المحبة للحرية في كل مكان لمواجهة المستقبل بصورة بناءة وبثقة وتصميم.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم بصورة شخصية، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ رئاسة المملكة المتحدة، التي بادرت بتنظيم هذه المناقشة بشأن العلاقة بين الطاقة والأمن والمناخ.

إن تغير المناخ في رأينا أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد مستقبل البشرية، وهو سيف مسلط على الأمن البيئي. إنه تحد جوهري، قد أخذت آثاره الأولى فعلا في التأثير على السكان، لا سيما في أضعف البلدان. وقد يأخذ أثره على السلام والأمن الدوليين أشكالا متعددة وردت الإشارة إليها بكل وضوح في الورقة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2007/186، المرفق) التي أعدت تمهيدا لجلسة اليوم.

ولذلك، يجب علينا أن نتحرك دونما تأخير. في جوهانسبرغ، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، استهل الرئيس جاك شيراك بيانه بالقول إن ''البيت يحترق ونحن ننظر في اتجاه آخر''. وبعد مرور خمس سنوات، لا شك أننا نشهد وعيا متزايدا، إلاّ أن هذا الوعي لم يترجم بعد، كما يجب، إلى عمل جدي حاسم من قبل المجتمع الدولي برمته، للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة وتقليل الأضرار المرتبطة بتغير المناخ.

وكمسألة ملحة، يجب علينا تعبئة الجهود لإيجاد استجابات لهذا التحدي في جميع جوانبه. ومما لاشك فيه أن مجلس الأمن ليس المحفل رقم واحد لمعالجة هذا الموضوع. وواضح أنه ليس المحفل الوحيد. ومن الواضح أن اتفاقية تغير المناخ والجمعية العامة تقومان هنا بدور مركزي. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن، بحكم ولايته، لا يمكن أن يتجاهل الأخطار التي يسببها ارتفاع حرارة كوكب الأرض للسلم الدولي. ويجب أن أقول إن التنازع بين المؤسسات غير لائق نظرا لحجم الخطر الذي نواجهه. وينبغي للخصوصية أن تفسح المجال لإسهامات جميع المشاركين في الكفاح؛ فلكل واحد دور يقوم به.

إن جميع الأخطار التي يسببها التغير المناخي أخطار حقيقية. وسوف تؤثر، في الأجلين المتوسط والطويل، على الأمن فيما بين الأمم. واليوم، لا يجرؤ أحد على إنكار حقيقة تغير المناخ. وتوصل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى استنتاج يمكن إثباته علميا مؤداه أن هناك يقينا بنسبة ٩٠ في المائة من أن الاحترار العالمي ينتج عن النشاط البشري. وفي ٦ نيسان/أبريل، وصل الفريق نفسه إلى استنتاج مفاده أن هذه الظاهرة يمكن أن تؤدي إلى زيادة أعداد الأحداث المناخية المتطرفة، وإلى تحركات سكانية هائلة نتيجة لارتفاع مستوى البحر، وإلى نقص في الإنتاج الزراعي يمكن أن يؤدي إلى أزمات غذائية شديدة، وإلى زيادة التهديد بأخطار صحية بسبب التغيرات في أسلوب عمل النظم الإيكولوجية.

وتمثل هذه الآثار الرئيسية الأربعة دليلا مقنعا على الخطر الذي يتهدد السلام نتيجة لتغير المناخ. ولا شك في أن استنفاد الموارد يمكن أن يحدث زيادة في التنافس على الحصول على الغذاء والطاقة والمياه. ولا ريب في أن فقدان الأراضي القابلة للزراعة يمكن أن يفضي إلى سباق على الأراضي. ومن الجلي أن الكوارث الطبيعية وارتفاع مستويات المياه يمكن أن يتسببا في زيادة عدد اللاجئين والمشردين، وفي تدفقات هجرة لا ضابط لها. وكلما ازداد الطابع الفجائي الذي تحدث به هذه الظواهر، ازدادت إمكانية أن تشكل هذه الظواهر عوامل تؤدي إلى الصراع.

وليس هناك أي منطقة غير قابلة للتأثر بتغير المناخ. ولكن هذا الأثر سيكون أكبر حيثما اقترن بعوامل موجودة من قبل تتعلق بالهشاشية، بل إنه سيؤدي إلى زيادة تردي هذه العوامل. وتواجه بالفعل أكثر البلدان ضعفا، ولا سيما في أفريقيا، تخلفا اقتصاديا، وتوترات عرقية، وجائحات رئيسية، وأحوالا مناخية لا يمكن التنبؤ بها، ويمكن أن تدفع

هذه البلدان أعلى ثمن لذلك. بل إنه سيكون من الأكثر صعوبة عليها مواجهة هذه الضائقات بسبب افتقارها إلى القدرة اللازمة، ولأنها أضعف من أن تستجيب استجابة تامة لاحتياجات السكان فيها.

وفي ضوء ذلك، تتطلب هذه الحالة إجراءات حاسمة وجماعية وعاجلة من المجتمع الدولي لتخفيف حدة تغير المناخ، والحد من آثاره وجعلها على مستويات يمكن تحملها – يجب ألا تتجاوز عتبة قدرها درجتان مئويتان. وكما أوضح نيكولاس ستيرن في تقريره عن اقتصادات تغير المناخ، فإن تكلفة عدم اتخاذ أي إجراء إلى وقت لا نهاية له تزيد على تكلفة اتخاذ إجراء ما. ولهذا فإن من الأساسي، من أجل كفالة استمرارية التدابير المتخذة واستدامة الصكوك ذات الصلة، القيام بحلول عام ٢٠٠٩ بتحديد نظام للمكافحة الفعالة لتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢. ويدرك الأعضاء الالتزامات التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس في هذا المجال. ومن المؤكد أن مجلس الأمن ليس هو المحفل المناسب للتكلم باستفاضة عن المفاوضات الجارية في أماكن أخرى في هذا الشأن.

غير أن منع الصراع يقع تماما في صميم ولاية مجلس الأمن – ومن سوء الطالع أن إمكانية ذلك كما أكدتُ توا كبيرة جدا. وهكذا فإن من واجب المجلس أن يضطلع بدوره. وهنا، يجب أن نفكر فيما يمكن عمله من حيث الدبلوماسية الوقائية بالاتصال مع الأمين العام. ويمكن أن يركز الأمين العام جهوده على المناطق والأماكن التي يمكن أن يترتب فيها على التهديدات المناخية آثار مباشرة على السلام. ويتطلب هذا النهج إدماج عواقب تغير المناخ في تحليلات المخاطر التي تعدها الأمانة العامة.

وينبغي أيضا أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار أثر تغير المناخ. ويجب أن يدخل المجلس في إسهامه في الجهود الرامية إلى تسوية الصراع عناصر تتعلق باستنفاد الموارد – يرى أنها عامل رئيسي في الصراعات، ولا سيما في أفريقيا.

ويقتضي منع الصراعات، خارج نطاق دور مجلس الأمن والأمين العام، أن يعبئ المجتمع الدولي كل الآليات اللازمة لدعم البلدان النامية في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة لمواردها الطبيعية، والتأهب للكوارث الطبيعية. ويمكن أن تساهم الأمم المتحدة في ذلك عن طريق تعزيز إدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، لأن من الجلي أنه لا يمكن مواصلة النظر إلى الفقر، ومشاكل الصحة البشرية، والتردي البيئي على أنها تهديدات ينفصل كل منها عن الآخر. ولهذا فإن من الأهمية العاجلة أيضا تحسين الإدارة البيئية الدولية، التي اقترحت فرنسا فيما يتعلق بها إنشاء منظمة بيئية تابعة للأمم المتحدة، على أساس برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويجب علينا أن ندرك أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يكسب المعركة ضد تغير المناخ وأثره، بدون تنفيذ ما لديه من صكوك.

السيد ليو زيمين (الصين) (تكلم بالصينية): يشكل تغير المناخ تحديا رئيسيا طويل الأجل يواجه العالم اليوم. ويدرك المجتمع الدولي تمام الإدراك أن تغير المناخ سيؤثر على التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، وأنه يشكل تهديدا للتنمية المستدامة للمجتمع البشري. وأن أهمية التوصل إلى حلول لتغير المناخ جلية للجميع. ولهذا فإن الصين جاهزة ومستعدة لأن تناقش مع البلدان الأخرى كيف يمكن تعزيز التعاون الدولي والتصدي المشترك لتغير المناخ.

وقد تترتب على تغير المناخ آثار أمنية معينة؛ ولكنه في جوهره بوجه عام مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة. ولقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على الإطار والمبادئ الأساسية لرد المجتمع الدولي على تغير المناخ.

وحدد بروتوكول كيوتو أهدافا يمكن قياسها كما، وإن كانت محدودة، للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة النمو. ويشارك مؤتمر الأطراف في المعاهدة الإطارية، ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومحافل أخرى، في المناقشات والإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع. ويلزم، من أجل معالجة تغير المناخ معالجة فعالة، اتباع مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها الوارد ذكره في الاتفاقية الإطارية، واحترام الترتيبات المؤسسية الموجودة حاليا، وتعزيز التعاون، وتشجيع اتخاذ إجراءات محددة.

وتقتضي الحلول المتعلقة بتغير المناخ أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة. ولن تساعد مناقشة تغير المناخ في مجلس الأمن البلدان في جهودها للتخفيف من هذه الظاهرة. ولن تساعد هذه المناقشة البلدان النامية المتضررة بتغير المناخ في الرد عليه بطريقة أنجع. وينبغي إجراء المناقشات بشأن تغير المناخ في إطار يمكن أن يشارك فيه جميع الأطراف. وترى البلدان النامية أن مجلس الأمن يفتقر إلى الخبرة الفنية اللازمة لمعالجة مسألة تغير المناخ وأنه ليس بالجهة السليمة لاتخاذ قرارات على أساس مشاركة واسعة النطاق تؤدي إلى اقتراحات تحظى بقبول واسع. وينبغي فهم هذه الشواغل المعقولة واحترامها على نحو تام. ونرى أنه ينبغي النظر إلى المناقشات الجارية في هذه الجلسة على أنها استثناء لا يؤدي إلى وثائق ختامية ولا إلى إجراءات للمتابعة.

وتولي حكومة الصين أهمية عظيمة لتغير المناخ. وقد قامت، بصفتها بلدا ناميا، بوضع استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة منذ وقت مبكر يرجع إلى ١٥ سنة مضت، وتنهض الآن بوضع استراتيجية وطنية للرد على تغير المناخ. وستنفذ الصين بنشاط استراتيجيتها للتنمية المستدامة، وستقدم مساهمتها الواجبة في معالجة مسألة تغير المناخ، في شكل أعمال فعلية. وتؤيد إجراء مناقشات وافية وعملية بشأن المسائل ذات الصلة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ونؤيد أيضا التعاون الدولي بغية تعزيز التنمية النظيفة. وستعقد في نهاية هذا الشهر مناقشات بشأن تغير المناخ في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة. ونتطلع إلى العمل مع البلدان الأخرى للتوصل إلى حلول لتغير المناخ.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أرحب بحضور الأمين العام، سعادة بان كي - مون، في هذه الجلسة، وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدتي، على إتاحة الفرصة لتناول مجلس الأمن هذا الموضوع الخطير الجدير بالتناول الآن. طوال التاريخ البشري جرى القتال بين الناس والبلدان على الموارد الطبيعية. من المواشي وأمكنة تجميع مياه الشرب والأراضي الخصبة إلى طرق التجارة، والأرصدة السمكية والتوابل والسكر والزيت والذهب وسلع كريمة أخرى غالبا ما كانت الحرب وسيلة لتأمين امتلاك الموارد النادرة. وحتى اليوم، فإن الإمداد غير المعاق للوقود والمعادن عنصر أساسي في الاعتبارات الجيوسياسية.

والأشياء أيسر في أوقات الوفرة، حينما يكون في إمكان الجميع تشاطر الوفرة، حتى وإن بدرجات مختلفة. ولكن حينما تكون الموارد - سواء كانت الطاقة أو المياه أو الأرض الزراعية - نادرة فإن نظمنا البيئية الهشة تُجهد إلى أقصى حد، كما يحدث لآليات التصدي من جانب الجماعات والأفراد. وذلك يمكن أن يؤدي إلى انهيار قواعد السلوك الراسخة وحتى إلى اندلاع الصراعات.

وفي مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥ جددت الدول الأعضاء التزامها بتشجيع ثقافة الوقاية من الصراع المسلح. وتعهدت أيضا بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق هذا الهدف. واتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن الوقاية من نشوب الصراعات، بخاصة في أفريقيا، وأعاد

التأكيد على الحاجة إلى مواجهة الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة.

وفي سلسلة من التقارير عن الوقاية من الصراعات، أشار سلفي، الأمين العام كوفي عنان، إلى التهديدات النابعة من التردي البيئي وندرة الموارد. أود أن أقتبس من آخر تقرير من هذه التقارير:

”ويمكن أن يؤدي التدهور البيئي إلى زعزعة استقرار المناطق المعرضة أصلا للصراعات، ولا سيما عندما يتضاعف بسبب غياب الإنصاف فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الموارد الشحيحة أو تسييس الوصول إلى تلك الموارد. وإنني أحث الدول الأعضاء على تجديد جهودها للاتفاق على السبل التي من شأنها أن تمكننا جميعا من العيش بصورة مستدامة في حدود موارد كوكبنا“. (A/60/891، الفقرة ٢٢)

اسمحوا لي بأن أجدد هذه الدعوة وبأن أتوسع فيها. مقارنة بتكلفة الصراع وما يليه من العواقب، فإن تكلفة الوقاية أقل كثيرا – من الناحية المالية، والأهم من ذلك من ناحية الخسائر في الأرواح البشرية ونوعية الحياة.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن جميع البلدان تقر اليوم بأن تغير المناخ، على نحو خاص، يتطلب استجابة عالمية على الأمد الطويل، بما يتمشى مع آخر النتائج العلمية، ومع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقا للتقييمات التي قام بها في الآونة الأخيرة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن احترار الكوكب قطعي، ويمكن ملاحظة أثره بجلاء، ومما لا شك فيه أن نشاطات البشر تسهم إسهاما كبيرا في ذلك. وثمة بالفعل إحساس بالآثار الضارة في مجالات كثيرة، بما في ذلك الزراعة والأمن الغذائي؛ والمحيطات والمناطق الساحلية؛ والتنوع الحيوي والنظم البيئية؛ وموارد المياه؛ والصحة البشرية؛ والمستوطنات البشرية؛ ومن ناحية ظواهر الطقس المتطرفة، والطاقة والنقل والصناعة.

والتغيرات المتوقعة في مناخ الأرض ليست بالتالي مصدر قلق بيئي فقط. يمكن أن تكون لها أيضا آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة. وكما يشير المجلس اليوم يمكن أن تكون لمسائل الطاقة وتغير المناخ آثار في ما يتعلق بالسلام والأمن. وذلك صحيح على نحو خاص في المناطق الضعيفة التي تواجه ضغوطا كثيرة في نفس الوقت – الصراع القائم والفقر وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، والمؤسسات الضعيفة، وانعدام الأمن الغذائي وحدوث الأمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

انظروا في التصورات التالية – وهي كلها مبعث تحذير ولكنها ليست مصدر تهديد: الآثار الضارة المترتبة على أنماط الطقس المتغيرة، من قبيل الفيضانات وحالات الجفاف، وما يتعلق بذلك من التكلفات الاقتصادية، بما في ذلك التعويض عن الأرض المفقودة، يمكن أن تؤدي إلى خطر استقطاب المجتمع وتهميش الجماعات الصغيرة. وذلك، بدوره، يمكن أن يضعف القدرة المؤسسية للدولة على حل الصراع بالوسائل السلمية والديمقراطية، وعلى ضمان التماسك الاجتماعي، وضمان حقوق الإنسان.

وظواهر الطقس المتطرفة والكوارث الطبيعية، من قبيل الفيضانات والجفاف، تزيد من خطر حدوث حالات الطوارئ في المجال الإنساني، وبالتالي خطر عدم الاستقرار والاضطراب.

والهجرة التي تدفعها عوامل من قبيل تغير المناخ يمكن أن تعمق التوترات والصراعات، بخاصة في مناطق تتواجد فيها أعداد كبيرة من المشردين داخليا واللاجئين.

ونـدرة المـوارد، خـصوصا الميـاه والغـذاء، يمكـن أن تـساعد في تحويـل المنافـسة الـسلمية إلى العنـف؛ وإمكانيـة الوصول المحدود أو المهـدَّد إلى الطاقة مـن المعروف فعلا أنها عامل دافع إلى الـصراع. وأخطـار كوكبنـا المتغير تجعـل هـذه الحالـة أشـد أثـرا. ومـن الطبيعـي أن التكـاليف والخـسائر الاقتـصادية المترتبـة علـى كـل هـذه التـصورات مـن شـأنها أن تعيق قدرة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وهـذه طبعـا ليـست سـوى تـصورات ممكنـة. ولكـن لا يمكننـا أن نهملـها وأن نراقـب مـا إذا كانـت سـتتحول إلى واقـع. فالآليـة المتعـددة الأطـراف برمتـها بحاجـة إلى التـآزر للحيلولة دون حدوث ذلك.

ويجـب علينـا أن نركـز بوضـوح علـى فوائـد العمـل المبكر. وموارد المجتمع المدني والقطاع الخاص تجب الاستفادة منـها. وعلـى المجلس أداء دور في العمـل مـع هيئـات حكوميـة دولية مختصة أخرى لتناول مـا يمكـن أن تكـون أسـبابا جذريـة للصراع تجري مناقشتها اليوم.

والأمانة العامة على استعداد لتقديم المساعدة لجميع الكيانـات المنخرطـة في تنفيـذ ولاياتهـا. وأنـا شخـصيا أتطلـع قـدما إلى تنـاول هـذه المسائل مـع الـدول الأعـضاء، وآمـل أن نتمكن، عن طريق المناقشات في مختلف المنتديات، مـن تحقيـق توافق عريض في الآراء على الطريق المؤدية إلى الأمام.

الرئيـسة (تكلمـت بالانكليزيـة): أشـكر الأمـين العـام على بيانه.

الـسيد جـني (إندونيـسيا) (تكلـم بالانكليزيـة): وفـد بلدي يؤيـد البيـانين اللـذين سيدلي بهمـا في وقـت لاحـق ممثـل باكـستان باسـم مجموعـة الـ ٧٧ والـصين، وممثـل كوبـا باسـم حركة عدم الانحياز.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لتسليط الـضوء علـى بعـض النقـاط ذات الصلة بالمسألة المعروضـة علينـا. بينمـا يمكـن لوفـد بلـدي أن يوافـق علـى أهـداف هـذه المناقـشة المتعلقـة بزيـادة الـوعي بالأخطـار والتهديـدات الممكنـة الـتي يواجههـا المجتمـع الدولي فيما يتعلـق بالطاقة والأمـن والمنـاخ، فإننـا نعتقـد أيضا بأنهـا ينبغـي ألا تخلـق سـابقة بالنـسبة لعمـل مجلـس الأمـن مستقبلا. إننا نـرى أن هـذه المسألة يجـري تناولها، وينبغي أن يجري تناولها بفعالية أكـبر، في منتـديات أخـرى تابعـة لمنظومـة الأمـم المتحـدة، بمـا في ذلـك لجنـة التنميـة المـستدامة، الـتي ستجري مداولات حول مسألة الطاقة وتغير المنـاخ في دورتها الخامسة عشرة.

ويرى وفد بلدي أن التهديدات المستقبلية للأمـن الـتي يشكلها تغير المناخ يجب منعهـا. ولـذلك، نـدعو جميـع الـدول إلى التقيـد بمبـادئ ريـو، وخـصوصا مبـدأ المـسؤولية المـشتركة والمتنوعـة، وجـدول أعمـال القـرن ٢١، وخطـة جوهانـسبرغ للتنفيذ، واتفاقية الأمم المتحـدة الإطاريـة المتعلقـة بـتغير المنـاخ، وبروتوكـول كيوتـو. وفي هذا الـصدد، ينبغـي للبلـدان المتقدمـة النمو أن تنفذ فورا التزاماتها، على وجه الخصوص فيمـا يتعلـق بوسائل التنفيذ. وبدون ذلـك، سيـستمر الأثـر الـضار المترتـب علـى تغـير المنـاخ في التـسبب بتـدهور البيئـة، وأيـضا سـيزداد الفقـر انتـشارا وسـيعيق التنميـة الاقتـصادية، وهـذه العوامـل مرتبطة ارتباطا قويا بالتهديدات الأمنية الممكنة.

وينبغـي لنـا، ونحـن نـدرك التحـديات الـضخمة الماثلـة أمامنـا بـشأن مـسألتي الطاقـة وتغـير المنـاخ، أن ننتـهز الفرصـة للتوصـل إلى توافـق عـالمي في الآراء علـى سـبل التكيـف لـتغير المنــاخ وتقليــل حدتــه في المنتــديات ذات الــصلة. والــدورة الخامسة عشرة القادمة للجنة التنمية المستدامة في نيويورك في أيار/مايو، وخصوصا الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطـراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المنـاخ الـتي ستعقد في بـالي بإندونيـسيا في كـانون الأول/ديـسمبر المقبـل، منتـديان بالغا الأهمية ينبغي أن تجرى فيهما مداولات بشأن مسألة تغير المناخ والطاقة.

ونعتقد أن نجاح المداولات في هاتين الدورتين من شأنه أن يسهم في إيجاد بيئة مفضية إلى منع ما يمكن أن ينشأ من آثار سلبية لتغير المناخ في الأمن.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): في البداية اسمحوا لي، سيدتي، بتهنئتكم على مبادرة حكومتكم بتنظيم هذه المناقشة المواضيعية بشأن العلاقات بين الطاقة والأمن، وخصوصا آثار تغير المناخ في الأسباب الممكنة للصراع وأثره في الأمن والاستقرار الدوليين.

في الأسابيع القادمة، فإن الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ستعقد في بنما وسيكون موضوعها ''الطاقة من أجل التنمية المستدامة''. ذلك برهان آخر على الأهمية التي توليها حكومة بنما لشؤون متعلقة بتغير المناخ وعواقبه على المجتمع.

ثمة علاقة قوية معترف بها على نطاق واسع بين توفر مصادر الطاقة النظيفة والمقبولة الثمن التي يعول عليها والتنمية المستدامة للشعوب. وتشمل هذه المسألة أيضا جوانب أخرى، مثل تزايد تكاليف المنافسة على موارد الطاقة النادرة، والدفاع عن المصادر وأمنها، وحق الدول في تلبية حاجاتها من الطاقة. بيد أن من الواضح أننا لا نزال بحاجة إلى فهم أكبر لأثرها في الاحترار العالمي والبيئة والسلام والأمن الدوليين. ولذلك، يجب علينا أن نعزز قدراتنا وآلياتنا الوطنية والإقليمية على مختلف الصعد ابتغاء تحسين فهمنا للحالة وتناولنا لها.

واليوم، في الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية، تبذل جهود سياسية واجتماعية وعلمية لفهم العلاقة بين استعمال موارد طاقة معينة وتغير المناخ وعواقبهما على البشر. والتآزر والتعاون الأكبر بين الجهات الفاعلة، على أساس الخصائص الفريدة لكل منطقة، سيسمحان لنا بتحقيق فهم أكبر للتحديات المقتربة.

وأسباب وآثار تغير المناخ تبلغ من القوة واختلاف الأثر ما يجعل من الواجب على كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن ينظر في كل منها بمقتضى ولايته الموكلة إليه وفقا للميثاق.

ومناقشة اليوم ينبغي أن تركز، وهي تجرى بدعوة من مجلس الأمن بمشاركة جميع الدول الأعضاء في المنظمة، تركيزا خاصا على جوانب الموضوع التي يمكن أن تشكل مصادر للصراع وعدم الاستقرار الدوليين. وفي مناسبات سابقة، أجرى المجلس مناقشات بشأن دوره في شؤون الاختصاص المتشاطر بين أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة. على سبيل المثال، في سنة ٢٠٠٠ أجرينا مناقشة حول أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السلم والأمن في القارة الأفريقية. حينئذ توخينا توفير رؤية للمشكلة. وعلى الرغم من أن المناقشة لم تؤد إلى اتخاذ إجراء مباشر فإنها برهنت على توفر توافق الآراء لدى المجتمع الدولي على وضع الأهداف. ولا يمكن لأحد أن ينكر الأثر الإيجابي للإجراءات المتخذة بسبب هذه المناقشة ومناقشات أخرى.

ومما لا ينكر الآن أن استعمال الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة يسهم في الاحترار العالمي. وما لا ينكر بنفس القدر أن الاحترار العالمي سيزيد من تفاقم الفقر والمآسي على المستوى الوطني، التي تولد الحروب الأهلية وتولد، على نحو غير ملاحظ أحيانا، الصراعات التي تمس بالسلام والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من أن أثر تغير المناخ في الحياة اليومية قد يكون خفيا، فإن له آثارا قوية. والتراكم التدريجي للعواقب هو على وجه الدقة خاصيتها الأكثر خطورة، وذلك، كما كتب الشاعر ت. س. اليوت، لأن ''هذه هي الطريقة التي ينتهي بها العالم/ليس بضربة قوية، ولكن بأنين''.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نتشرف شرفا عظيما ونسر بأنكم، سيدتي، قطعتم كل هذه الطريق لرئاسة جلستنا اليوم.

أود أيضا أن أعرب عن تأييد البيانات التي سيدلي بها ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل السودان باسم المجموعة الأفريقية.

تود جنوب أفريقيا، إذ تؤكد على أن هذه المناقشة لا تقع في نطاق ولاية مجلس الأمن، أن تنتهز هذه الفرصة لتضع بخطوط عامة الأولويات لتقليل حدة تغير المناخ والتكيف معه، وهي الأولويات التي يجري تناولها بطريقة مثلى في مكان آخر ضمن منظومة الأمم المتحدة.

في سنة ١٩٩٢، اعتمد مؤتمر قمة الأرض التاريخي الذي عقد في البرازيل مبادئ ريو. ومنها كان مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة، الذي قبله رؤساء الدول والحكومات بوصفه مبدأ أساسيا بالنسبة لأي مناقشة حول تغير المناخ.

وبعد عشر سنوات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أعاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ، التأكيد على ذلك المبدأ. وعلاوة على ذلك، أوكل مؤتمر قمة جوهانسبرغ إلى الجمعية العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو مسؤولية متابعة المناخ والتنمية المستدامة.

وفي الآونة الأخيرة، فإن التقرير الذي أصدره الفريق الحكومي الدولي التابع للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ عن الآثار والتكيف والضعف أعاد التأكيد على أن أفريقيا إحدى القارات الأكثر ضعفا حيال اختلاف وتغير المناخ بسبب ضغوط كثيرة وانخفاض القدرة التكيفية. وبعض الآثار المحددة الهوية المتعلقة بأفريقيا والنابعة من تغير المناخ تشمل توقع أن يعاني، بحلول سنة ٢٠٢٠، ٧٥ إلى ٢٥٠ مليونا من البشر من التعرض للضغط المتعلق بالمياه بسبب تغير المناخ؛ ويتوقع أن يمس المناخ على نحو شديد بالإنتاج الزراعي، بما في ذلك إمكانية الحصول على الغذاء؛ والإمدادات المحلية من المواد الغذائية يُتوقع أن تتأثر سلبا بتناقص مصائد الأسماك؛ ونقص الموارد في البحيرات الكبيرة قد يتفاقم باستمرار الغلو في صيد السمك؛ وبالاقتراب من نهاية القرن الحادي والعشرين سيضر ارتفاع منسوب مياه البحار المتوقع في المناطق الساحلية المنخفضة ذات العدد الكبير من السكان؛ وتكلفة التكيف لهذه المستويات من تغير المناخ يمكن أن تبلغ ٥ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الواضح أن حدوث استجابة عالمية مفتقرة إلى الإنصاف، حيث لا تتحمل أكبر مصادر الانبعاث التاريخية في العالم المتقدم النمو، المسؤولية عن تقليل حدة تغير المناخ أو عن مساعدة البلدان الضعيفة على التكيف، قد يسهم مستقبلا في انعدام الأمن البشري ويمكن أن يسهم بذلك على نحو غير مباشر في عدم الاستقرار وأن يفاقم إمكانية نشوب الصراعات.

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة في تقديم تمويل جديد وإضافي لأنشطة التكيف. ومن المهم أيضا أن تلتزم جميع البلدان بالتخفيضات الملزمة قانونا للانبعاثات وأن تفي بالتزاماتها الأخرى بموجب بروتوكول كيوتو.

إن العالم النامي غير مستعد نسبيا لمواجهة الكوارث ويفتقر إلى الموارد اللازمة للتصدي لآثار الظواهر المناخية الحادة. وأقل البلدان نموا، لا سيما في أفريقيا وآسيا، فضلا عن الدول النامية الجزرية الصغيرة، لا يمكنها أن تتحمل عبء هذه التكاليف. وينبغي للهيئات المختصة في الأمم

المتحدة أن تعزز قدرتها على التصدي للكوارث والأزمات الإنسانية الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك بذلها لجهود جديدة تتركز على التنبؤ بالكوارث الناجمة عن تغير المناخ ومنعها والتعامل معها.

ولدينا عمليات قائمة متعددة الأطراف لمناقشة المناخ في إطار الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، ونحن نتطلع إلى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بوصفه اجتماعا للأطراف في بروتوكول كيوتو الذي سيعقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وما يكتسي أهمية قصوى هو أن تفي جميع البلدان بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو إذا أردنا درء كارثة تنجم عن تغير المناخ.

إن الأمثلة التي استشهدنا بها لوصف تأثير تغير المناخ لا تشكل حتى الآن تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، المسائل التي نوقشت هنا هي أولا وقبل كل شيء ذات طبيعة إنمائية. وأفضل طريقة للتعامل مع هذه المسائل إقليميا هي في الجمعية العامة، التي هي هيئة أكثر تمثيلا من مجلس الأمن. بالإضافة إلى ذلك، لا تجيز ولاية المجلس له التعامل مع هذه المسائل.

وما زلنا مقتنعين بأنه من الضروري لجميع الدول الأعضاء أن تعزز التنمية المستدامة وأن تنصاع لمبادئ ريو، لا سيما مبدأ ”المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة“، وأن تنفذ بالكامل جدول أعمال القرن ٢١. ونأمل أن يُعاد تأكيد هذه الالتزامات في الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، التي ستجتمع في نيويورك في غضون أسبوعين.

ولهذا السبب تولي جنوب أفريقيا أهمية كبيرة لتأكيدات وفد المملكة المتحدة بأن اجتماع مجلس الأمن هذا لن يفضي إلى أية نتيجة أو خلاصة. ونأمل أيضا ألا تعلي هذه المناقشات بأي حال قضية تغير المناخ أو البيئة لتصبح بندا من بنود جدول أعمال مجلس الأمن.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن روسيا مشاركة نشطة في العملية الدولية المعنية بالمناخ. وكنا باستمرار في كل مراحل هذه العملية وما زلنا ندعو إلى توحيد جهود جميع البلدان دون استثناء في هذا المجال.

في عام ٢٠٠٣، في موسكو وبمبادرة من الرئيس بوتين، عُقد مؤتمر عالمي بشأن تغير المناخ، قدم مساهمة كبيرة في تحليل كيفية تطوير التعاون الدولي في مجال المناخ. والواقع أن قرار روسيا بالتصديق على بروتوكول كيوتو هو الذي مكّن من دخول ذلك الصك الهام حيز النفاذ.

ووفقا للتقرير الوطني الرابع المقدم من الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٦ إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، انخفض الحجم الإجمالي لانبعاثات غازات الدفيئة في روسيا عام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٩,٩ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٠ الذي بدأ فيه القياس. وخفض هذه الانبعاثات في روسيا ساعد إلى حد كبير على الحد من تأثير الكوارث التي من صنع الإنسان على المناخ العالمي من خلال تعويض الزيادة في انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية بنسبة كبيرة خلال هذه الفترة.

وتعتزم روسيا الوفاء بالالتزامات الكمية التي تعهدت بها بموجب بروتوكول كيوتو حتى عام ٢٠١٢. ولتحقيق هذا الهدف، لدينا كل الأدوات اللازمة، بما في ذلك القاعدة القانونية المعيارية المناسبة. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تؤخذ القرارات بشأن الإجراءات الدولية المستقبلية في مجال المناخ على أساس من البحث العلمي الشامل وبمشاركة كبريات المنظمات والوكالات الوطنية والدولية.

وأود هنا توجيه نداء من أجل الابتعاد عن الفزع وتهويل الحالة، وهو ما لا يساعدنا على التوصل إلى اتفاقات شاملة وطويلة الأجل في هذا المجال. ونعتقد أن على المجتمع الدولي أن يواصل العمل بنشاط لوضع تدابير تحد من الأثر السلبي للأنشطة البشرية على المناخ العالمي.

ولبحث مشكلة تغير المناخ بشكل كامل وفي جميع جوانبها، بما في ذلك تحليل التحديات والتهديدات الجديدة في هذا المجال، ثمة محافل وملتقيات دولية مناسبة لذلك، مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة.

وينبغي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بدوره، ألا يناقش سوى المسائل التي تتصل بولايته مباشرة.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بكم بيننا هنا اليوم، سيدتي الرئيسة، وأن أعرب لكم عن خالص التهنئة على الطريقة الرصينة التي تترأس بها المملكة المتحدة أعمال مجلس الأمن هذا الشهر. وتود بيرو أيضا أن ترحب بمبادرة المملكة المتحدة لدعوة مجلس الأمن إلى النظر في الآثار التي قد تنجم على السلم والأمن الدوليين من الأنماط الحالية لتغير المناخ.

في الأسابيع الأخيرة، جاءت نتائج الفريقين العاملين التابعين للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتؤكد الاتجاهات المعروفة بالنسبة للزيادة في متوسط درجة حرارة كوكب الأرض، فضلا عن ارتفاع مناسيب مياه البحار بسبب تغير المناخ. ومن المؤكد أنه ستكون لهذه التغيرات المتوقعة في المناخ آثار كبيرة على البيئة العالمية والأنشطة الاقتصادية وصحة الإنسان والأمن الغذائي، وعلى المجتمع الإنساني بصورة عامة. لذا علينا أن نسأل أنفسنا كيف ستؤثر هذه العواقب على السلم والأمن الدوليين.

لقد أكد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير أن أكبر التهديدات الأمنية التي نواجهها اليوم وسنواجهها في العقود المقبلة ستشمل، في جملة أمور، الفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة. وتدهور البيئة، بدوره، زاد أيضا القدرة التدميرية للكوارث وفي بعض الحالات كان في الحقيقة المسبب لها. ومما يبعث على المزيد من القلق، كما أشار الفريق الرفيع المستوى نفسه، هو أنه إذا أفضى تغير المناخ إلى زيادة الفيضانات وموجات الحرارة والجفاف والعواصف الخطيرة فقد يتسارع هذا الاتجاه.

وبالتالي فإن تغير المناخ اليوم قد يفاقم أوضاعا اقتصادية واجتماعية ربما تفرز آثارا متفجرة على الأمن، مثل الفقر والتهميش والإقصاء. وكانت بيرو قد استرعت الانتباه في مجلس الأمن هذا نفسه إلى أهمية مراعاة هذا الوضع، وأشرنا إلى بعض الجوانب التي تشكل جزءا من جدول الأعمال. لذلك، وفيما يتعلق بهايتي، أكدنا مجددا أن الانتعاش من الكارثة البيئية الناجمة عن سنوات من التهميش والفقر المدقع سيصبح حتى أكثر صعوبة إذا اشتدت آثار تغيرات المناخ الحالية.

لكن تغير المناخ ليس قدرا يجب أن نستسلم إليه بسهولة. إنه نتاج أفعال الإنسان، والأمر بأيدينا جميعا كي نتصرف بمسؤولية لعكس هذا الاتجاه. وللأسف، علينا جميعا أن ندرك في الوقت نفسه أن أية جهود نبذلها لتغيير الحال لن تكون لها آثار فورية لأن العواقب الحالية لتغير المناخ ناتجة عن انبعاثات سابقة تراكمت اليوم في الجو. ولذلك سيظل المناخ يتغير لفترة زمنية طويلة، حتى لو خفّضنا انبعاثات غازات الدفيئة على المدى القصير. لذا، علينا أن نعمل بسرعة وبشكل حاسم.

وبالتالي، نحن مقتنعون بأن الاهتمام بهذه الاتجاهات التي يحتمل أن تصبح مدمرة ينبغي أن يقوم على أساس الوقاية

بدلا من رد الفعل على تأثيراتها المحتملة على السلام والأمن الدوليين. وهذا هو النهج الذي تتخذه بيرو على الصعيد الوطني، ونقوم بتعزيز الإجراءات الإقليمية على نطاق الأنديز أو المحيط الهادئ أو أمريكا الجنوبية.

إننا نشعر بقلق بالغ حيال نتائج تغير المناخ في ما يتعلق بالاستقرار والتنمية والرفاه الذي نسعى له جميعا. ويعيش سكان بيرو في تنوع عال للنظم الايكولوجية. وفي حالتنا، تؤدي القوة الكبيرة والتواتر العالي لظاهرة تيار النينيو إلى زيادة حدة الفيضان على طول الساحل وإلى حالات الجفاف في الأنديز، وهذا يحدث تأثيرات اجتماعية واقتصادية وخيمة. وأيضا، فإن أنهارنا الجليدية، التي تمثل أكثر من نصف الأنهار الجليدية المدارية في العالم، تتضرر من جراء الذوبان السريع للجليد. وهذا يؤدي إلى حالات نقص المياه للاستهلاك البشري وللزراعة ولتوليد الطاقة. كما ستتضرر غابة الأمازون في بيرو، التي تشكل ثاني أكبر غابة في أمريكا اللاتينية، وتشكل احتياطيا ذا قيمة لا تحصى للتنوع الأحيائي. وبالرغم من أن ظاهرة تغير المناخ ستضر بكل منطقة بصورة مختلفة وإلى درجة مختلفة، فإنها تشكل مشكلة ذات نطاق عالمي، وهي مشكلة يمكن معالجتها عن طريق العمل المتعدد الأطراف والمنسق من جانب المجتمع الدولي بأسره، وفي الإطار القانوني المتفق عليه، والمبادئ الأساسية فيه، وخاصة إدراك المسؤوليات المشتركة، بل والمتباينة. ونؤكد من جديد هنا على أن الأمر الملح هو اتخاذ تدابير محددة تؤدي إلى الحد من انبعاث غازات الدفيئة؛ وبالتالي، فإن الأمر الذي يتسم بأولوية هو تعزيز نظام كيوتو المتعدد الأطراف والوفاء بالالتزامات التي قطعت فيه.

وفي الختام، نرى أن المطلوب هو توفر إرادة قوية للتعاون السياسي في إطار قانوني يشمل الصكوك والهيئات المختصة بغية تفادي أسوأ السيناريوهات التي تتنبأ بها الدوائر العلمية. وأكبر تحد تقدمه لنا هذه الحالة هو تحدي التصدي له بشكل جماعي. وتتطلب مسؤوليتنا تجاه الأجيال المقبلة هذا الأمر على سبيل الإلحاح.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة.

بالنسبة للمملكة المتحدة، كما بالنسبة لزميلي ممثل بلجيكا وللآخرين الذين تكلموا في هذه المناقشة، فإن تغير المناخ يحول الطريقة التي نفكر بها بشأن الأمن. وخلال العامين الماضيين، زاد التهديد الذي نواجهه بحيث أصبح أكبر في نطاقه وأكثر حدة في شكله. والأدلة العلمية الحديثة عززت، وفي بعض الحالات، تجاوزت أسوأ مخاوفنا. وهي قدمت لنا صورة للتأثيرات المادية على عالمنا التي يمكن أن نتوقعها بينما يتغير مناخنا؛ وتلك التأثيرات تتجاوز إلى حد بعيد التأثيرات البيئية. وتصل نتائجها إلى صميم جدول الأعمال الأمني. وهي نتائج الفيضان والمرض والمجاعة – ومن جراء ذلك، الهجرة على نطاق غير مسبوق. وهي نتائج الجفاف وفشل المحاصيل – ومن جراء ذلك، التنافس الشديد على الأغذية والمياه والطاقة. ونتائج الاختلال الاقتصادي على النطاق الذي تم التنبؤ به في تقرير ستيرن لم تشاهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ونظرا لأننا مكلفون بصون السلام والأمن الدوليين، فإن في وسع هذا المجلس أن يقدم إسهاما فريدا في التوصل إلى فهم مشترك لما سيعنيه مناخ غير مستقر لأمننا الانفرادي والجماعي. ويمكننا، وأعتقد، لا بد أن نقوم بذلك لأن هذا المجلس يتعامل يوما بعد يوم مع تلك الأنواع ذاتها من التوترات والصراعات التي يمكن أيضا أن يجعلها مناخ غير مستقر أكثر توترا بل وأكثر خطورة. وكما قال فريق يضم أكثر الأدميرالات والجنرالات الأمريكيين المحترمين في تقرير نشر مجرد أمس، فإن تغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا للتهديد بالنسبة لعدم الاستقرار.

وبالاستماع إلى المناقشة، أذهلني الاعتراف الواسع النطاق بأن هناك صلات هامة من الواضح أن بعض البلدان تشاهدها بالفعل بين التأثيرات المتوقعة من تغير المناخ وزيادة مخاطر الصراع وانعدام الأمن داخل الدول وبينها. وتوافق المملكة المتحدة بشكل كامل على أنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار الكامل مخاطر المناخ بينما نتصدى للأسباب الجذرية للصراع. وشأني شأن أعضاء المجلس الآخرين، أرحب ترحيبا شديدا بعرض الأمين العام مساعدتنا في ذلك العمل.

وحقيقة أن الكثير جدا من الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن اختارت أن تتكلم اليوم تمثل إبرازا للحقيقة المريرة المتمثلة في أن عدم الاستقرار في أغلب الأحيان يبتلي أولا وبصورة أشد أكثر البلدان المعرضة للخطر بالفعل. ووصف موسفيني رئيس أوغندا، التي يعول اقتصادها على الطاقة الكهرمائية من خزان نضب بالفعل من جراء الجفاف، تغير المناخ بأنه عمل من أعمال العدوان من جانب الأغنياء ضد الفقراء. وهو أحد القادة الأوائل الذين نظروا إلى هذه المشكلة من الناحية الأمنية. وهو لن يكون القائد الأخير.

ومن المؤكد بالنسبة للمملكة المتحدة، أن تغير المناخ يمثل مسألة أمنية، ولكنه ليس مسألة تتعلق بالأمن الوطني الضيق. وهي مسألة لها بعد جديد. وهي مسألة تتعلق بأمننا الجماعي في عالم معرض للخطر ومتبادل الاعتماد بشكل متزايد.

واقترحت المملكة المتحدة عقد هذه المناقشة خلال رئاستنا، لأننا رأينا أننا بمواجهة آثار تغير المناخ على ذلك الأمن الجماعي، فإن العالم سيتخذ قرارات أكثر حكمة بينما نبدأ بناء اقتصاد عالمي منخفض الكربون - ليس على حساب التنمية - ولكن لتمكيننا من بناء نوع جديد، وفي الواقع، مستدام للتنمية، على النحو الذي سعى له ممثل قطر.

وإذا نجح مسعانا المشترك، فربما نتمكن من بلوغ هذا الهدف. وبطبيعة الحال، وكما قال عدد من الزملاء، هناك أجهزة أخرى للأمم المتحدة تتحمل مسؤوليات خاصة في ما يتعلق بتغير المناخ، غير أن هذا الأمر لا يقتصر على جهاز واحد فحسب. وسترحب المملكة المتحدة بعقد مناقشات موضوعية في الجمعية العامة. وفي الواقع، فإنني جعلت هذا الموضوع معلما هاما للخطاب الذي أدليت به للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وأيضا، سنرحب بعقد مناقشات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأدرك إدراكا تاما، على النحو الذي ورد ذكره، أن جلسة لجنة التنمية المستدامة هذا العام ستركز على الطاقة. وأتطلع إلى مردود تلك المناقشات.

وأعتقد أن هذه المناقشة أظهرت بالفعل أن هذه مسألة لا تستدعي القلق العميق فحسب، ولكنها تستدعي أيضا الكثير جدا من القلق المشترك، ولذا أعتقد أنه يلزمنا بذل ذلك المسعى المشترك الذي أشرت إليه قبل لحظات. وإذا نجح هذا المسعى، فإننا جميعا سنتمتع بآفاق أفضل للأمن. ويمثل تغير المناخ تهديدا يمكن أن يجمعنا إذا كانت لدينا الحكمة لمنعه من تفريقنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

بالنيابة عن مجلس الأمن، أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا. وأرحب ترحيبا حارا بمعالي السيدة هايدميري فيزكوريك - زول، الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

السيدة فيزكوريك - زول (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة

للانضمام إلى الاتحاد وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة التي لقيت المستوى الكبير من الاهتمام الذي تستحقه عن حق. وينبغي للآثار الأمنية لتغير المناخ أن تلقى المزيد من الاهتمام، وبالتالي نرحب بهذه الفرصة للإعراب عن النظرة العامة للاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع.

عادة ما يتصدى هذا المجلس للتهديدات الوشيكة للسلام والأمن الدوليين أكثر من تصديه للتهديدات الناجمة عن تغير المناخ. ولكن أقل دوافع الصراع وضوحا وأكثرها بعدا ينبغي ألا يتم تجاهلها.

وهذا صحيح بصورة خاصة إزاء خلفية إحدى مهامنا المحورية – وهي منع نشوب الصراعات العنيفة. ويلتزم مجلس الأمن بقيام ثقافة وقائية، على النحو الوارد في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). واليوم، نعرف أن هناك علاقة واضحة بين تغير المناخ وضرورة منع نشوب الصراعات.

وقد كان العقد الماضي أدفأ العقود المسجلة، مما دفع بالأنهار الجليدية وبالغطاء الجليدي في المنطقة القطبية الشمالية إلى الانحسار. وعلاوة على ذلك، تشكل نتائج الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ دليلا واضحا على أن كوكبنا الأرضي يتأثر تأثرا كبيرا بزيادة درجات الحرارة نتيجة الاحترار الذي يتسبب به الإنسان. وسيكون لبعض التغيرات العميقة في العديد من النظم الطبيعية لكوكب الأرض التي توقعها الفريق تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن.

ويمكننا أن نتصور كيف يمكن لندرة المياه – كما ذكر العديد من الممثلين – فضلا عن ندرة الغذاء والأراضي الخصبة أن تؤدي إلى التسبب بإذكاء الصراعات.

وأقل البلدان قدرة على حماية نفسها من عوامل الضغط البيئي هي الدول الجزرية الصغيرة، والدول الساحلية الواقعة في المناطق المنخفضة، والبلدان الواقعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وهذه البلدان هي أيضا أقل البلدان إسهاما في المشكلة غير أنها الأكثر تضررا من تغير المناخ. وكمجرد مثالين على ذلك، فالعديد من الدول الجزرية الصغيرة ترى أن وجودها ذاته يتعرض للتهديد جراء ارتفاع منسوب مياه البحار. وبحلول عام ٢٠٢٠، يُتوقع أن ما يناهز ٢٥٠ مليون شخص في أفريقيا سيعانون من تزايد انعدام المياه بسبب تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، وبشكل أعمّ، يمكننا أن نتوقع في أماكن أخرى تزايد حدوث واشتداد الفيضانات والجفاف، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار كارثية محتملة على إنتاج الغذاء، والأمن الغذائي، والحياة البشرية، فضلا عن تأثيرات مدمرة محتملة على سبل كسب العيش.

ويمكن لضعف الشعوب، لا سيما في البلدان الفقيرة، أن يزيد من احتمال زعزعة الاستقرار ونشوب الصراعات. ومما لا شك فيه أن مجموعة كبيرة من العوامل المتفاعلة من قبيل التوترات العرقية، والنـزاعات عبر الحدود، وأوجه عدم المساواة في المجتمعات، وتحركات السكان، والدول المفككة أن تسهم في الصراعات المسلحة. غير أن تغير المناخ سيصبح عاملا متزايد الأهمية من بين الأسباب الجذرية للصراعات بما أن المناخ ما زال يتغير بوتيرة متسارعة.

فما هي الخلاصة التي ينبغي أن نستخلصها من هذه النتائج؟ إن عواقب عدم اتخاذ أي إجراء تفوق بقدر كبير للغاية تكلفة اتخاذ إجراء. وينبغي لنا أن ننظر على النحو الواجب في عواقب عدم اتخاذ إجراء للتخفيف من حدة تلك الأخطار. ونحن بحاجة إلى وضع إطار عالمي لإدارة الأخطار بغية التصدي لتحدي تغير المناخ. ويتعين أن يستند هذا الإطار إلى دعامتين: التخفيف والتكيف.

أما في ما يتعلق بدعامة التخفيف، فعلينا الإبقاء على تغيرات المناخ العالمي في حدود يمكن إدارتها. وبالتالي، ينبغي

لنا وضع سياسة معنية بالمناخ والطاقة تستشرف آفاق المستقبل. ويتوقع العالم أن تتخذ الحكومات والأمم المتحدة تدابير جديدة وحازمة سترسم معالم مستقبل البشرية في كوكبنا. والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام بقسطه في الجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات على الصعيد العالمي، ويحث الآخرين على أن يحذوا حذوه. ويمثل هذا الأمر في المقام الأخير ضرورة سياسية، غير أنه وجيه من الناحية الاقتصادية أيضا. ولهذا السبب قرر الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس من هذا العام التسريع من وتيرة اعتماده لاقتصاد يعمل بقدر أقل من الكربون.

وقد قرر الاتحاد الأوروبي أن يبادر إلى التخفيض بصورة انفرادية من انبعاثات غاز الدفيئة بمعدل ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع معدلات عام ١٩٩٠، بغض النظر عما أحرز من تقدم في المفاوضات الدولية بشأن إبرام اتفاق معني بفترة ما بعد عام ٢٠١٢. غير أن تأثيرات تخفيضنا ستكون محدودة لأن الاتحاد الأوروبي ليس مسؤولا سوى عن ١٥ في المائة من انبعاثات غاز الدفيئة على الصعيد العالمي. ويقترح الاتحاد الأوروبي الالتزام بالهدف الملزم المتمثل في ٣٠ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، شريطة أن تتخذ بلدان أخرى متقدمة النمو خطوات مشابهة وتسهم البلدان النامية الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية بقسطها على نحو مناسب وفقا لمسؤولياتها وقدراتها.

وعلاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي هدفا ملزما يرمي إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة، ويرمي إلى تحقيق زيادات في توفير الطاقة. ونأمل أن تلهم تلك الأهداف قادة مجموعة الثمانية والبلدان النامية الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية. كما نأمل أن تساعد تلك الأهداف على تمهيد السبيل لإجراء مفاوضات دولية طموحة بشأن المناخ.

وأما بخصوص دعامة التكيف، فينبغي لنا أن ننظر في آثار تغيرات المناخ التي لا يمكن تفاديها. ولذلك الغرض، نعتقد أن البعد الأمني ينبغي أن يُجسّد على النحو الواجب في الأبحاث والتقارير المقبلة بشأن آثار تغير المناخ.

ونحن على اقتناع بضرورة وضع إطار شامل للدبلوماسية الوقائية للتخفيف من أسوأ الآثار الواردة في التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وتغير المناخ، شأنه في ذلك شأن غيره من التحديات التي تواجهها البشرية، من قبيل المجاعة، والأمراض، والفقر، وندرة المياه، والهجرة، ينبغي معالجته بصورة شاملة ووقائية. وإذا أدركنا ترابط هذه العوامل، سيكون من الأيسر علينا وضع نهج متسقة وشاملة، وقد يكون من الأيسر تعزيز القدرات على التكيف، لا سيما في أكثر البلدان عرضة لتلك التحديات.

وما من بلد بمقدوره معالجة مشاكل ذات بُعد من ذلك القبيل بمفرده. فالقرارات المتعلقة بالسياسة العامة في مجالات البيئة، والاقتصاد، والطاقة، المتخذة في منطقة ما من العالم تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الناس في أماكن أخرى وقد تشكل سببا من الأسباب الجذرية للصراع هناك. وبالتالي، تصبح السياسات البيئية السليمة جزءا أساسيا من عملية منع نشوب الصراعات على الصعيد العالمي.

وعلينا وضع استراتيجيات ملموسة معنية باستجابات متسقة، ومتكاملة وشاملة من جانب أسرة الأمم المتحدة ومؤسسات الأمم المتحدة للتصدي لهذا التحدي، والعديد من المؤسسات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة يمكنها وينبغي لها الإسهام في مواجهته. ويتعين عليها العمل يداً بيد وبصورة تعاونية. وما من مؤسسة يمكن أن تدّعي الاختصاص الحصري بهذه المسألة المتداخلة الأبعاد.

وفي الختام، نرى أن تعقيد المسألة والجوانب المؤسسية لتناول مختلف آثار تغير المناخ ينبغي ألا يمنعانا من الاضطلاع بمهمتنا: أي كفالة أن الجيلين الحالي والمقبل يمكن

أن يعيشا في عالم يتسم بقدر أكبر من الآمان والرفاه. وأنا متأكد من أن مناقشة اليوم ستوجه رسالة قيّمة وقوية تسهم في المفاوضات المقبلة بشأن المناخ المعنية بمرحلة ما بعد إطار عام ٢٠١٢، التي ستعقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم مجلس الأمن، أعرب عن ترحيب حار بالسيد بيرت كوندرز، وزير التعاون الإنمائي في هولندا، وأعطيه الكلمة.

السيد كوندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب هولندا بهذه المبادرة الهامة لإجراء مناقشة بشأن الطاقة، والأمن والمناخ. فهي تنعقد في الوقت المناسب. وتتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في صون السلم والأمن. ومن المفهوم أن المجلس يميل إلى التركيز على الصراعات الحالية. غير أنه ينبغي لنا، أحيانا، أن ننظر في ما وراء أفق الصراعات الحالية لاستكشاف التحديات والتهديدات التي قد يتعرض إليها الأمن في المستقبل. وأشير هنا إلى المناقشة المفيدة للغاية التي أجراها المجلس بشأن أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السلم والأمن في أفريقيا.

ثمة ملايين من الناس سيشاهدون وسيستمعون إلى الحفلات الموسيقية الحيّة من أجل الأرض في ٧ تموز/يوليه. وهُم سيتساءلون عمّا يفعله وسيفعله قادة العالم للتخفيف من أخطار تغير المناخ. والمناقشة الجارية هنا اليوم تؤكد التزام المجلس.

إن التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يبين بوضوح، وبشكل أقوى من ذي قبل، الحاجة إلى اتخاذ إجراء على وجه السرعة. ويتعرض العالم للآثار المدمرة المتزايدة لتغير المناخ. وقد يكون لتغير المناخ عواقب محتملة خطيرة على الأمن في مختلف مناطق العالم، من قبيل ندرة المياه والغذاء، والمشاكل الصحية، وتحركات السكان، والضغوط البيئية والاجتماعية. وقد تبرز مصادر جديدة للصراعات. وربما تقع الكوارث بصورة أكثر تواترا، مع ما ينطوي عليه ذلك من أثر مدمر.

ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، سيكون في العالم ٥٠ مليونا من اللاجئين لأسباب بيئية بحلول العام ٢٠١٠، حتى إذا لم يؤخذ أثر تغير المناخ في الحسبان. ويشير تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى احتمال نسبته ٨٠ في المائة لحدوث انخفاض كبير في توافر المياه في المناطق شبه المدارية. وبحلول العام ٢٠٥٠، سيتعامل بلايين الناس مع إمدادات مائية غير كافية بل ومنعدمة. ومن الواضح أن آثار ذلك لن تكون اجتماعية واقتصادية وإنسانية فحسب، وإنما ستكون أمنية أيضا.

فالمناخ والسلام والأمن في رأينا منافع عامة عالمية ذات أهمية بالغة. وبالرغم من أن أشد البلدان فقرا هي أدناها مساهمة في تغير المناخ، فإنها ستكون أخطرها تأثرا به. وهي تفتقر إلى المعارف والقدرة والموارد اللازمة للتعامل معه. ولا بد من معالجة هذه المشكلة. وعلينا أن نكفل للبلدان القدرة على التعامل مع الأخطار التي يمثلها تغير المناخ. وهذا أمر ذو أهمية عاجلة. فلا تضطلع فرادى البلدان وحدها بدور هام في كفالة الاستعداد الكامل لمواجهة الكوارث، وإنما تقوم بهذا الدور أيضا وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات الأخرى.

والآن، لكي يحدث هذا، دعا مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ إلى الأخذ بثقافة للوقاية. ذلك أنه يمكن للتصدي في الوقت المناسب لتغير المناخ وتحديد مخاطره الأمنية المحتملة أن يساعد على اتقاء نشوب الصراعات. ونحث الأمين العام للأمم المتحدة على تنبيه مجلس الأمن إلى حالات الأزمات المرتبطة بتغير المناخ والتي قد تعرض السلام والأمن للخطر.

والأولويتان الرئيسيتان اليوم، في معالجة تغير المناخ والمخاطر الأمنية المرتبطة به، تتمثلان في خفض الانبعاثات والتكيف مع أثر تغير المناخ. ومن الأمور الملحة الآن التخفيف من أثر الاتجاهات الحالية. وأرى أن من غير المقبول ومن عدم المسؤولية أن تصل المفاوضات من أجل التوصل إلى ترتيب لفترة ما بعد العام ٢٠١٢ إلى طريق مسدود. فلا يسعنا الانتظار.

وكما أشارت رئاسة الاتحاد الأوروبي الألمانية لتوها، فقد أبدى الاتحاد الأوروبي مقدرة قيادية في عملية للتغلب على هذا الجمود. ودون انتظار لما قد تفعله البلدان الأخرى، قرر قادة الاتحاد الأوروبي هذا الربيع خفض الانبعاثات بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. بل إن هولندا تريد أن تحقق نسبة خفض قدرها ٣٠ في المائة. ومن شأن ذلك أن يخفض خطر تغير المناخ إلى مستوى انتقالي مقبول، ولكن يلزم مواصلة بذل الجهود بعد هذا التاريخ.

بيد أن كل شيء سيتوقف على التزام جميع البلدان المعنية. ولا أشير هنا إلى البلدان الصناعية الكبيرة فحسب، بل أشير أيضا إلى جميع الاقتصادات التي تسهم في نمو الانبعاثات. وستكون مفاوضات الأمم المتحدة لوضع ترتيب لما بعد عام ٢٠١٢ حاسمة إذا أردنا أن نقطع هذا الالتزام معا، ونحث الدول الأعضاء على القيام بالمبادرة السياسية اللازمة تمكينا من ذلك.

ويزيد تغير المناخ من صعوبة وتكلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهو يعني أن الفقر سيسود لمدة أطول، وذلك أمر غير مقبول. وعلينا أن نتمسك بالأهداف التي حددناها لأنفسنا في عام ٢٠٠٠. فالتصدي لتغير المناخ يعني التصدي للأهداف الإنمائية للألفية. ويشير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أيضا إلى أن التنمية المستدامة يمكن أن تجعل البلدان أقل عرضة للخطر في مواجهة تغير المناخ بتحسين قدرتها على التكيف وزيادة قدرتها على التصدي للكوارث.

ولهولندا، كما هو معلوم جيدا، علاقة خاصة بالمياه. فجزء كبير من البلد تحت مستوى سطح البحر. وستواصل الحكومة الهولندية اتخاذ الإجراءات لتأمينه من الآثار المترتبة على المزيد من حالات الارتفاع في مستوى سطح البحر. ونحن على استعداد لتبادل معرفتنا مع بلدان دلتا الأنهار الأخرى، ولا سيما في العالم النامي. ولكن هولندا لا تعد العدة لمواجهة الأخطار القادمة من البحر فحسب. فنحن أيضا نعمل حسابا لأنهارنا، التي تصب في هولندا من البلدان المجاورة لنا، كالراين على سبيل المثال. ذلك أن مدى توافر المياه في مستجمعات الأمطار سوف يتغير، وقد يعني ذلك إلى حد كبير التأثير على الاستقرار فيما بين البلدان، بل وفيما بين المناطق. ونعمل بالتعاون مع بلدان مثل الموجودة في أحواض النيل والزامبيزي والميكونغ من أجل التعامل مع تغير المناخ وكفالة استقرار إمدادات المياه. ويتمثل الهدف في بناء الثقة والتشجيع على الحلول السلمية المفيدة لجميع الأطراف.

وسيتطلب التخفيف والتكيف مزيدا من التمويل، استنادا إلى مبدأ أن القائم بالتلوث عليه أن يدفع ثمنه. وينبغي أيضا أن يكون أكبر المسؤولين عن تغير المناخ هم الذين يدفعون أكبر جزء من تكلفة التخفيف من آثاره. وتؤدي أسواق الكربون دورا هاما في هذا المجال. وبصفتها طريقة مبتكرة لتمويل التكيف، قد يجرى مزيد من الدراسة لفرض ضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغير ذلك من آليات التمويل الابتكارية. وأقترح أن يواصل البنك الدولي والأمم المتحدة استكشاف الأفكار بقوة لأغراض التمويل الابتكاري.

والصكوك القانونية الدولية مطلوبة أيضا للتعامل مع عواقب تغير المناخ. ويوجد بالفعل قدر كبير من المعارف في هذا المجال، ويلزم أن نجمع بين الخبراء وصناع السياسات والسياسيين والدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية.

وسيكون مما سيسعد هولندا أن تسهل عقد المؤتمرات والمناقشات المتعلقة بالسياسات في لاهاي، عاصمة العالم القانونية، وأن تأخذ بزمام المبادرة السياسية لتعزيز ذلك.

وأعرب عن تقديري العميق لمناقشة اليوم في مجلس الأمن. وقد شدد رئيس الوزراء توني بلير على التفاوت بين التحديات العالمية التي نواجهها وبين المؤسسات العالمية المتاحة لمواجهتها. ويلزم تبسيط الأمم المتحدة لمواجهة تلك التحديات على نحو فعال. ونعرب عن إشادتنا الصادقة بقرار الأمين العام بان كي - مون أن يجعل تغير المناخ إحدى أولوياته. ويقتضي منا تغير المناخ أن نعيد تقييم المخاطر الأمنية، حتى نتمكن من اتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية المناسبة. وأدعو الأمين العام إلى عدم الاكتفاء بتنبيه مجلس الأمن إلى المخاطر التي تكتنف السلام والأمن، بل أن يصدر تعليماته إلى وكالات الأمم المتحدة لدعم تدابير الوقاية. وأشجعه بقوة على مواصلة العمل من أجل عقد مؤتمر قمة عالمية بشأن تغير المناخ. فلا بد أن يسهم مثل هذا المؤتمر ومناقشة اليوم في التصدي لمشاكل تغير المناخ. وندين بذلك لأطفالنا وللأجيال القادمة. ويحق للبلايين من مواطنينا الذين سيشهدون الحفلة الموسيقية "الأرض الحية" في ٧ تموز/يوليه أن يطلبون منا ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم مجلس الأمن، أعرب عن ترحيبي الحار بصاحب المعالي الأونرابل السيد عبد الله شهيد، وزير الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية ملديف. وأعطيه الكلمة.

السيد شهيد (ملديف) (تكلم بالانكليزية): بالنسبة للملديف،

"يكفي أن يرتفع متوسط مستوى سطح البحر مترين تقريبا لإغراق هذا البلد المؤلف من... جزر صغيرة، معظمها لا تكاد تعلو مترين عن متوسط مستوى سطح البحر. وهذا يعني وفاة دولة. ...

وقد شهدنا نحن في ملديف وعانينا تجارب مخيفة يمكن أن تعد مؤشرات على ضخامة عواقب التغير العالمي في البيئة الذي يسببه الإنسان ويعمل على تفاقمه". (A/42/PV.41)

ذلك ما قاله رئيس جمهورية بلدي، فخامة السيد مأمون عبد القيوم، في خطابه أمام الجمعية العامة خلال مناقشتها الاستثنائية الخاصة بالبيئة والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧. وبعد قرابة ٢٠ عاما من هذا الخطاب، وإذ نستهل مناقشة حيوية أخرى، هذه المرة في مجلس الأمن، أرى من المهم أن أنوه بالجهود التي تبذلها البلدان الصغيرة مثل ملديف لتوجيه اهتمام العالم إلى ما لتغير المناخ ونتائجه من أهمية ملحة.

وقد كانت فيضانات التسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ صيحة إيقاظ لآسيا ولبقية العالم. فقد قدمت التسونامي صورة لما سيكون عليه الأثر طويل الأجل لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على البلدان الصغيرة المعرضة للخطر مثل ملديف.

فبالنسبة لسكان ملديف، يمثل التعامل مع تغير المناخ وعواقبه بالفعل جزءا من واقع الحياة اليومية. وعلى مدى العقدين الماضيين رأينا بأنفسنا الواقع الحقيقي العملي لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. ذلك أن ملديف مؤلفة من نحو ٢٠٠ ١ جزيرة مرجانية صغيرة، منها نحو ٢٠٠ جزيرة مأهولة. واليوم، يواجه ما يزيد على نسبة ٦٠ في المائة من تلك الجزر المأهولة درجات متفاوتة من تآكل السواحل، الأمر الذي يهدد المستوطنات البشرية المقامة عليها تهديدا فعليا.

ونرى في زيادة الاهتمام الذي يوجه في الآونة الأخيرة لمسألة التدهور البيئي وتغير المناخ أمرا مشجعا. كما نجد من المشجع زيادة الوعي بهذه المسألة ونشعر بالتفاؤل لأن هذه التطورات الإيجابية ستؤدي إلى مزيد من التزام المجتمع الدولي بمعالجة هذه المسألة.

وأود أن أشكر المملكة المتحدة، بصفتها تترأس مجلس الأمن، على تشجيعها على المشاركة في مناقشة اليوم. وأود على وجه الخصوص أن أحييكم، سيدتي الرئيسة. إن وجودكم هنا يدلل على الأهمية التي توليها حكومتكم لهذه المسألة.

ينبغي لهذه المناقشة في مجلس الأمن أن تؤكد على أن التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بين الهيئات الرئيسية لا غنى عنهما من أجل تمكين الأمم المتحدة من أن تبقى ذات أهمية ومقتدرة لمجابهة التهديدات والتحديات الجديدة والناشئة. إن مسائل البيئة والطاقة وتغير المناخ جرت معالجتها من جانب مختلف كيانات الأمم المتحدة، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية التابعة لهما، كاللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفضلا عن ذلك، فإن تغير المناخ يخضع لاتفاقية متعددة الأطراف ملزمة، ألا وهي الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول دعمها، وهو بروتوكول كيوتو.

وتنضم ملديف إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين في تأييد وجهة النظر بأن من الأمور الأساسية لجميع الأعضاء أن يعززوا التنمية المستدامة، ولكن من خلال الامتثال لمبادئ ريو، وعلى وجه الخصوص المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ومن خلال التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١. وزيادة على ذلك، تؤكد ملديف على الحاجة الملحة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بدون إبطاء. وإن بناء القدرات ضروري من أجل تمكين البلدان النامية من وضع وتنفيذ استراتيجيات التكيف. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى المصادقة على بروتوكول كيوتو.

ويكرر بلدي تأكيد الدور الأساسي للطاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد نجحت ملديف حتى الآن في تحقيق عدد من تلك الأهداف وهي في طريقها إلى تحقيق العديد من الأهداف المتبقية. ولكن تأمين الاستدامة البيئية يشكل تحديا لا يمكن أن نستجيب له بمفردنا. وسنشرع في العام المقبل في فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، وسنخرج بعدها من قائمة أقل البلدان نموا. ولكن على الرغم من ذلك الإنجاز، فإن أوجه الضعف المتأصلة ستبقى قائمة. ومن سخرية الأقدار أن سونامي عام ٢٠٠٤ قد قضى على ٢٠ عاما من العمل الإنمائي بعد مجرد ستة أيام من اعتماد الجمعية العامة للقرار ٥٩/٢١٠ بشأن رفع ملديف من قائمة أقل البلدان نموا.

لقد بات تغير المناخ حقيقة قائمة. وهو لم يعد مسألة تكتنفها أوجه عدم اليقين العلمي. وأكدت أفضل المعارف العلمية بشكل واضح وقاطع حجم التهديد الذي تواجهه البشرية. وقد بين تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وكذلك الاستعراض الذي أجراه السير نيكولاس ستيرن، التحديات الاقتصادية لتغير المناخ وخطره على الناتج العالمي. وستكون عواقب عدم اتخاذ إجراءات وخيمة بالنسبة للعالم النامي.

وقد وضعت ملديف مؤخرا برنامج عمل التكيف الأول في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وأدمجت التكيف مع تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية وفي الميزانيات السنوية للحكومة. وهناك حاجة

عاجلة إلى الموارد المالية من أجل التنفيذ السريع لبرامج تكيف البلدان الأكثر تعرضا كملديف.

وتفضل ملديف الالتزام المجدي بالحد من الانبعاثات الغازية لنظام ما بعد ٢٠١٢ وتدعو إليه. وينبغي التعجيل في المفاوضات في هذا المجال، مع الالتزام الملموس بالحد من انبعاث غازات الدفيئة إلى معدلات ما قبل الحقبة الصناعية. فليس من الأمور الأساسية أن تبدي البلدان الغنية روحا ريادية فحسب، بل إنه لأمر أخلاقي أيضا أن تحمى من الأذى البلدان الهشة الفقيرة التي تواجه أشد أنواع تغيرات المناخ.

وقد اتفق زعماء العالم في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١) على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات بشكل حازم وعاجل في مواجهة التحديات الخطيرة والمتعددة المتمثلة في التصدي لتغير المناخ، من خلال تعزيز الطاقة النقية وتلبية احتياجات الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة.

وأود أن أختتم ملاحظاتي المقتضبة بتكرار الإعراب عن المشاعر التي أُعرب عنها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي انعقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٠، بالاقتباس من رئيس بلدي، فخامة السيد مأمون عبد القيوم،

> ”ما ينبغي أن نعمله أمر بسيط، وهو أن نحول أقوالنا إلى أفعال. والسؤال الوحيد الذي يجب أن نجيب عليه هو: هل نملك الإرادة؟ وأطرح السؤال مرة أخرى: هل نملك الإرادة؟“

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان وأعطيه الكلمة.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين بشأن قرار مجلس الأمن بأن يجري مناقشة حول الطاقة والأمن والمناخ.

ترى المجموعة أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، فإن المسائل الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أناطها الميثاق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. إن الزيادة المطردة في تدخل مجلس الأمن في أدوار ومسؤوليات الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة تمثل تشويها لمبادئ ومقاصد الميثاق، وهي أيضا تمثل تعديا على سلطات تلك الهيئات وتمس حقوق العضوية الشاملة في الأمم المتحدة.

إن مسألتي الطاقة وتغير المناخ حيويتان من أجل التنمية المستدامة. والمسؤوليات في مجال التنمية المستدامة تخص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الفرعية التابعة لهما، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويخضع تغير المناخ لاتفاقية متعددة الأطراف ملزمة، ألا وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والبروتوكول الذي يدعمها وهو بروتوكول كيوتو. ولم يكن هناك دور متوخى لمجلس الأمن.

ونحن نرى أن من الحيوي بالنسبة لجميع الأعضاء أن يعززوا التنمية المستدامة من خلال الامتثال إلى مبادئ ريو، وعلى وجه الخصوص مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، والتنفيذ الكامل لبرنامج عمل القرن ٢١، وغير ذلك من الالتزامات المتعلقة بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وبناء قدراتها، تلك الالتزامات التي قطعت في ريو وجوهانسبرغ وفي مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وتقول المجموعة بصورة مستمرة أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ توفر محفلا مناسبا للنظر في المخاطر المتصلة بتغير المناخ والإجراءات اللازمة للتصدي

لتغير المناخ وفقا للمبادئ المكرسة في الاتفاقية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ إجراءات عاجلة للوفاء بالتزاماتها بخفض انبعاثات غاز الدفيئة وفقا لبروتوكول كيوتو. ويتعين على البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تنضم إلى بروتوكول كيوتو.

كما أن المجموعة تشعر بأنه من غير المناسب النظر في مسألة الطاقة في مجلس الأمن. ونحن نكرر تأكيد دور الطاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، فإننا نؤكد على الدور الحاسم للمجتمع الدولي في توفير الموارد المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بها والجديدة والإضافية، ونقل التكنولوجيا وتعزيز بناء قدرات البلدان النامية وفقا لما تم الاتفاق عليه في برنامج عمل القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والقرارات ذات الصلة للجنة التنمية المستدامة. كما أن هناك حاجة إلى الإرادة السياسية والالتزام باكتشاف سُبل ابتكارية لتطبيقات التكنولوجيا والنظم التي تستخدم الطاقة بكفاءة، والسليمة من الناحية البيئية، والفعالة من ناحية الكلفة، والمقبولة من الناحية الاجتماعية.

وستستمر مجموعة الـ٧٧ والصين في متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات المقطوعة من جانب البلدان المتقدمة النمو في جميع الهيئات ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص في الدورة الخامسة عشرة المقبلة للجنة التنمية المستدامة، ونحن نحث الآخرين على أن يحذوا حذونا.

ويحدونا الأمل أن قرار مجلس الأمن بإجراء هذه المناقشة لن يشكل سابقة أو يقوض سلطة أو ولاية الهيئات الأخرى، والعمليات والصكوك التي تتناول هذه المسائل أصلا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل سويسرا وأعطيه الكلمة.

السيد ماورير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على تنظيمكم هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب بشأن الطاقة والأمن والمناخ. وترحب سويسرا بمبادرتكم هذه وتتشاطر الحجج والشواغل التي أبرزتموها في ورقتكم المفاهيمية.

من المهم أن يسهم مجلس الأمن في زيادة الوعي إزاء آثار التدهور البيئي على السلم والأمن الدوليين، من خلال أثره على أسباب الصراعات. ويجب علينا كذلك أن نفكر في السبل التي تمكننا من تحسين مواجهتنا لتلك التحديات. ولا نعتبر هذه المبادرة بمثابة تعد من مجلس الأمن على مسؤوليات الجمعية والعامة ومهامها. وإننا نؤمن بأن تغير المناخ والمسائل البيئية بوجه عام هي موضوعات لا بد وأن تعالجها الهيئات المختلفة كل في إطار ولايتها.

إن تغير المناخ والصراعات مرتبطة ارتباطا وثيقا. بيد أن مسألة تغير المناخ لا تشكل إلاّ أحد الجوانب الهامة من مشكلة التدهور البيئي الأوسع نطاقا. إن الصراعات غالبا ما تنجم عن تضاؤل الموارد الطبيعية كالطاقة والمياه والتربة. وأسباب تلك الصراعات لا يمكن حلها من خلال التركيز على تغير المناخ فحسب. وبالتالي لا بد وأن نضع نصب أعيننا الأبعاد البيئية المهملة أحيانا للصراعات بشكل عام وأن نعالجها في جميع المراحل: مرحلة منع الصراع ومرحلة إدارة الصراع ومرحلة الانتعاش بعد الصراع.

إن سويسرا تشعر بالقلق بصورة خاصة إزاء ما يلوح من انعدام للغذاء والمياه في العديد من أجزاء العالم نتيجة للآثار المتراكمة للنمو السكاني وتغيير العادات الغذائية ونقص الأراضي الزراعية وانتشار تدهور التربة والقيود المتصلة بمصادر المياه. والحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء الصحي من أراض أقل مساحة وباستعمال مياه أقل هي واقع ينبغي مواجهته بصورة ملحة من قبل الحكومات والقطاع

الخاص. وغالبا ما تفاقم العوامل المتصلة بالمناخ التحديات الكبيرة أصلا لأن الدول التي كثيرا ما تتعرض لآثارها السلبية هي البلدان ذات الوسائل المحدودة للتكيف أو لاتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة.

وكما تم التأكيد عليه في الورقة المفاهيمية، تقع على الدول الأعضاء المسؤولية الأساسية عن بذل الجهود لمنع نشوب الصراعات وتقليل أخطار الكوارث. وتود سويسرا أن تدعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة في الدورة الأولى للإطار العالمي للتقليل من خطر الكوارث، التي سوف تعقد في جنيف من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتهدف هذه المناسبة الرفيعة المستوى إلى زيادة الوعي والنظر في السبل والوسائل الكفيلة بإدراج تقليل خطر الكوارث في قمة جدول أعمال السياسة الدولية.

إن التدهور البيئي بما في ذلك تغير المناخ، وما له من أثر على جميع أشكال العيش، يشكل تحديا إضافيا لأنه يمكن أن يسهم في هجرة قسرية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مزعزعة على المجتمعات في بلدان المنشأ أو العبور أوفي الدول المستقبلة. ولإدارة هذه الظاهرة، ينبغي حث الدول الأعضاء على احترام التزاماتها وفق القانون الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على المساهمة الإيجابية التي قدمتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باعتمادها المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية. وهذه المبادئ التوجيهية يتم استخدامها بشكل متزايد من قبل الأطراف العاملة في الميدان الإنساني والتنموي ومن قبل مجلس الأمن لتقوية تلك الآثار الإيجابية.

وحماية البيئة والتنمية المستدامة هما أحد أعمدة سياساتنا الخارجية. وفي الوقت الحالي تقوم سويسرا بالمزيد من هيكلة التقييم للروابط بين التدهور البيئي واستعمال الموارد الطبيعية والصراعات العنيفة. ومن ثمّ نحن على استعداد للإسهام بصورة كبيرة في النقاش في إطار الأمم المتحدة.

وأصلا ينبغي في هذه المرحلة المبكرة أن نتوخى الحذر عند القول إن لكل صراع خصوصياته فيما يتعلق بالأسباب البيئية للصراع؛ ولا توجد هناك إجابات سهلة. وهكذا، هناك حاجة واضحة لتعزيز قدراتنا التحليلية كي نقدم مساهمات هادفة ورسمية في مناقشة السياسة التي ينتهجها مجلس الأمن. ومع ذلك، ينبغي دراسة عوامل الخطر المحتملة على أساس كل حالة على انفراد وليس بإعادة تحديد المجالات ذات الأولوية. وحيث توجد عوامل بيئية تؤثر بشكل واضح على الأمن، ربما يود مجلس الأمن أن ينظر في إيجاد قدرة بيئية محددة لمواجهة الصراعات وهكذا يعزز من قدراته في هذا المجال.

وفضلا عن ذلك كله، نرى أن هناك قيمة مضافة لما يقوم به مجلس الأمن، عندما يناقش صراعا محددا، من اللجوء إلى الخبرات البيئية التي يمكن أن تساعده في فهم الأسباب المؤججة للصراعات أو لتوفير تقييمات للأثر البيئي للصراع. أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي خصصناه بصورة جماعية بوصفه الركيزة الرئيسية للبيئة لمنظومة الأمم المتحدة، فيجب تعزيزه كي يتمكن من الاستجابة لمثل هذه الطلبات. وكما نحن منظّمون في الوقت الراهن، فربما نحصل على آراء بشأن الأسباب الممكنة لنشوب الصراع لكن قلما نحصل على النصيحة الرسمية ذات الصلة.

وبما أن مجلس الأمن تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ترحب سويسرا أكبر ترحيب باستعداده للنظر في التحديات التي يشكلها تغير المناخ والتدهور البيئي فيما يتعلق بأسباب الصراعات. والأخطار الناتجة عن ذلك التي تهدد السلم والأمن الدوليين هي أخطار مرتبطة بعضها ببعض ومتعددة

الجوانب؛ ومن ثمّ لها مضاعفات اجتماعية واقتصادية. ونأمل أن توفر هذه المناقشة زخما، فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز اتساق منظومة الأمم المتحدة والحكم الدولي البيئي، في إطار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات المنظومة الأخرى ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أود باسم محفل جزر منطقة المحيط الهادئ للدول الجزرية الصغيرة النامية – فيجي، ناورو، ميكرونيزيا، جزر مارشال، توفالو، فانواتو وبلدي – أن أتقدم أليكم بالشكر، سيدتي الرئيسة، وإلى وفد بلدكم على إتاحة هذه الفرصة لنا لنتكلم في هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن.

إن دول منطقة المحيط الهادئ تعاني أصلا من آثار تغير المناخ وتمثل بعض أكثر المجتمعات هشاشة في العالم. ووفقا للنتائج التي خلص إليها الفريق الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ، تواجه دول منطقة المحيط الهادئ أخطارا جسيمة لبقائها كدول. فالعديد من الجزر لا يرتفع أكثر من عدة أمتار عن سطح البحر. وبما أن آثار الأمواج مرتبطة بصورة غير عادية بمستوى سطح البحر، فإن زيادة نصف متر في مستوى سطح البحر يمكن أن تعرض هذه الدول الجزرية للغرق التام، مما يهدد بقاء سكانها على قيد الحياة.

ومن المتوقع أن يزيد تغير المناخ من حدة الأعاصير الاستوائية. وفي حين أن الأدلة ما زالت غير واضحة في هذه الحالة، فإن نمط العواصف الاستوائية ينظر إليه في السنوات الأخيرة على أنه مصدر قلق بالغ. فقبل عام ١٩٨٥، على سبيل المثال، كانت جزر كوك تعتبر خارج حزام الأعاصير الرئيسي ويمكن أن تتوقع تعرضها لإعصار خطير مرة كل ٢٠ سنة تقريبا. لقد تغير الأمر. ومن أبرز ذلك، وقوع خمسة أعاصير خلال شهر واحد في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٥ – وتم تصنيف ثلاثة منها من الفئة ٥ عندما اجتاحت مياه جزر كوك. وبينما سببت هذه الأعاصير الأخيرة أضرارا تساوي ١٠ في المائة من الميزانية السنوية للحكومة، دمرت ٧٥ في المائة من البيوت في جزيرة بوكابوكا وسببت اكتئابا عاطفيا، ولم تزهق أرواحا، بسبب استعمال أنظمة الإنذار والاستعداد من قبل الجمهور. وفي عام ٢٠٠٤، ضرب إعصار هيتا جزيرة نيوا، عندما ارتفع المحيط فوق جروف ارتفاعها ٣٠ مترا، وسبب وفاتين وشرد ٢٠ في المائة من السكان. وفوق ذلك، يوازي الدمار الاقتصادي الذي سببه إعصار هيتا صادرات ٢٠٠ سنة. وفقد متحف البلاد الوحيد ٩٠ في المائة من محتوياته.

وحالات المد الهائلة التي ضربت جزيرتي توفالو وكيريباس في السنوات الأخيرة هي مزيد من الأمثلة الصارخة على كيفية تأثير تغير المناخ على المجتمعات في المستقبل. فلقد سممت مياه البحر الآبار والزراعة وقوضت أساسات البيوت وكشفت القبور. هذا مجرد جزء من الآثار التي شاهدناها في منطقتنا. تلك أحداث جسيمة، تشكل تهديداً هاماً للسلم والأمن في منطقة المحيط الهادئ، لأنه قد يتعين على السكان التخلي عن أراضيهم وديارهم التقليدية، بل وربما أممهم.

ويترتب على تغير المناخ عدد من الآثار الأخرى ذات الصلة. فالأمراض التي تنقلها الجراثيم، مثل الملاريا والحمى الدنجية، تزيد من نطاق انتشارها، وقد وصلت الآن إلى بابوا غينيا الجديدة، كما أن معدل انتشار الحمى الدنجية مرتفع هذا العام خاصة في منطقة المحيط الهادئ بصفة عامة. وتوصلت دراسة أجراها البنك الدولي عن تغير المناخ والصحة إلى استنتاج مؤداه أن انتشار وباء الحمى الدنجية في فيجي في عام ١٩٩٨ كلف البلد ما يقرب من ٣ إلى ٦ ملايين من الدولارات. وقدر البنك الدولي أن التكاليف

الاقتصادية لانتشار الحمى الدنجية كوباء في كيريباس ستتجاوز قدرة ذلك البلد على تحملها.

وسيكون لتغير المناخ أيضا أثر على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة. وكشفت ظاهرة ''النينيو'' في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ عن حدوث تحول هام نحو الغرب بين أرصدة سمك التون الرئيسية، مما كان له أثره السلبي على عدد من اقتصاداتنا ومواردنا الغذائية. وما ذلك الاحترار المؤقت في غرب المحيط الهادئ في أثناء تذبذب ظاهرة النينيو في الجنوب إلا نذير بأحداث ستقع في المستقبل إذا ما حدث ارتفاع دائم في درجة حرارة سطح البحر. وتتضرر الشُعب المرجانية، التي هي أماكن لتربية أرصدة سمكية معينة، نتيجة لارتفاع درجة حرارة المياه، وتبييض الشُعب المرجانية وتحمض المحيطات. ونخشى أنه سيحدث نتيجة لذلك انخفاض هام في الأرصدة السمكية. وعلينا أيضا أن ننظر في المسألة العامة للسيادة فيما يتعلق بمناطقنا الاقتصادية الخالصة الحالية في ظل سيناريوهات تغير المناخ، والحق في الصيد في تلك المياه، وقدرتنا على القيام بدوريات فيها والسيطرة عليها.

ولهذا فإن تغير المناخ، وتقلب المناخ، وارتفاع مستوى البحر ليست مجرد شواغل بيئية، وإنما هي أيضا مسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية فيما يتعلق ببلدان جزر المحيط الهادئ. وتشكل الآثار المترتبة عليها، ولا سيما الصدمات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، مسائل شديدة الأهمية لبلدان جزر المحيط الهادئ فيما يتعلق بالإدارة السياسية والمالية والوطنية. ويؤثر تغير المناخ، وتقلب المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر تأثيراً مناوئا على الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، وجوانب العجز في الميزانية، والديون الخارجية، والبطالة، ومستويات المعيشة.

وهكذا، يقوض تغير المناخ أساس وجود ١٢ بلدا مستقلا من بلدان جزر المحيط الهادئ، وكذلك سبعة أقاليم جزرية في المحيط الهادئ. وتغير المناخ خطر شامل، وتلحق آثاره، وستظل تلحق، أضرارا بنا. ونحن نعرف ونفهم العديد من الآثار، ولكن ما زال يلزم لنا توفر قدر كبير من المعرفة. ونحتاج أيضا إلى كفالة إعلام مجتمعاتنا بهذه الآثار وتزويدها بالقدرة على التخطيط لعمليتي التخفيف والتكيف. وستضع حكوماتنا سياسة عامة لتغير المناخ، ولكن المجتمعات هي التي يتعين أن توافق على التدابير المناسبة وتنفيذها.

ونحن في جزر المحيط الهادئ لا نقف موقف المتفرج. إذ يجري، بالاقتران مع شركائنا الانمائيين، اتخاذ تدابير معينة. وتم على سبيل المثال، وكوسيلة للتكيف مع التقلب والتغير الحالي في المناخ، القيام في عام ٢٠٠٦ بنقل قرية لاتو في فانواتو إلى الداخل على نحو أكبر لتجنب الزيادات في حدة العواصف، والفيضانات المتكررة، وتحات وطمر المناطق الساحلية. وقامت الحكومة الكندية بتمويل عملية النقل، وأصبحت المستوطنة الجديدة أكثر قدرة على التحمل عن طريق تحسين تخزين المياه، والممارسات الزراعية الجديدة، والمساكن الأفضل تشييدا، ولكن لا توجد في الكثير من مجتمعات المحيط الهادئ مناطق أكثر ارتفاعاً للانتقال إليها. كما أن معظم أنشطتنا الاقتصادية — مثل السياحة، والشحن البحري، والهياكل الأساسية — يقع في المناطق الساحلية. وحتى في الجزر الأكثر ارتفاعاً، هناك حدود لما يمكنه نقله بالفعل. وثمة حدود أيضا لما يمكن أن تطبيقه حكوماتنا.

ويلزم في بعض المناطق في جزر كوك، مثل جزيرة مانيهيكي المرجانية التي قُتل فيها ٣ في المائة من سكان الجزيرة على إثر أمواج بلغ ارتفاعها ثمانية أمتار اجتاحت الجزيرة في أثناء إعصار مارتين الحلزوني في عام ١٩٩٧، اتخاذ المزيد من تدابير التأهب أو التكيف المحددة. وهذا شيء معقول من منظور إدارة المخاطر، وسيتسنى عن طريق مشاريع مثل مرفق البيئة العالمي، ومرفق المحيط الهادئ للتكيف مع تغير المناخ، تنفيذ أمور، مثل ملاجئ الأعاصير

الحلزونية ومعدات الاتصال وكذلك إدراج مواد مقاومة المناخ، حسب المستطاع، في تصميم الهياكل الأساسية، في المحيط الهادئ في السنوات القادمة.

وينبغي تمكين الأفراد والمجتمعات من التكيف بكفالة امتلاكهم صهاريج لتخزين المياه للتصدي على نحو أفضل لحالات الجفاف أو الفيضانات، والسماح بإقامة العقبات أو البناء على أعمدة إذا كانت المساكن في مناطق ساحلية. ومن الأهمية الأساسية إجراء تقييمات للمخاطر من أجل معرفة المجتمعات الضعيفة واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك المخاطر.

ولقد واجه أسلافنا الذين كانوا يعيشون في تلك الجزر ويقومون برحلات عبر المحيط الهادئ قدرا كبيرا من تقلب المناخ، وتكيفوا مع البيئات الجديدة. وفعلوا ذلك في أحيان كثيرة بالتعرف على النظام الطبيعي وفهمه، واستخدموا في ذلك المعارف التقليدية المتوفرة، وقاموا في حالات أخرى بالإبحار إلى جزر جديدة.

ويتم نقل المعارف التقليدية في المنطقة شفويا، وتكتسي هذه المعارف بأهمية خاصة لزيادة فهم الأخطار المناخية وإدراكها على الصعيد المجتمعي وباللغة المحلية. وتسد المعارف التقليدية بالضرورة فجوة في الجزر الصغيرة حيث يندر جمع البيانات العلمية البحتة. وفيما يتصل بإدارة المخاطر البيئية، يضطلع قادتنا التقليديون بأدوار واضحة في برامجنا لإدارة المخاطر، وفي تعبئة الردود المجتمعية، وفي زيادة قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل عن طريق أساليب غير مباشرة، مثل تحديد المناطق البحرية التقليدية المحمية أو التي لا يجري الصيد فيها، فيما يتعلق بالشُعب المتعرضة لارتفاع مستوى البحر، وتبييض الشُعب المرجانية، والترسب السطحي.

ولقد بدأ العديد من المجتمعات الجزرية في تعزيز قدرة النظم الطبيعية على التحمل بهذه الطريقة لحماية أنفسها من الأمواج. والشُعب المرجانية وأشجار المانغروف هي خط الدفاع الأول ضد حالات اشتداد العواصف والتحات، ويتم حماية هذه الشُعب وأشجار المانغروف عن طريق إدارة المناطق البحرية المحمية والمناطق الساحلية. غير أن الشُعب المرجانية توجد داخل نطاق ضيق جدا من درجات الحرارة، كما أنها تتسم بالحساسية الشديدة فيما يتعلق بالزيادة في درجات حرارة البحر، كما يتجلى من إحداث التبييض الكثيرة التي وقعت في السنوات الماضية. وأشجار المانغروف، من ناحية أخرى، شديدة الحساسية للتغيرات في مستوى البحر، وقد يعوق قدرتها على التحرك نفس المستوطنات التي توفر لها الحماية حاليا. وهكذا يقوض تغير المناخ أفضل حماية لنا ضد الأحداث المناخية المتطرفة.

ولقد ذُكر من قبل أن كل المناطق المتضررة بتغير المناخ مناطق ذات أولوية لبلدان جزر المحيط الهادئ. وترى بلدان جزر المحيط الهادئ أنه يلزم، من أجل توفير فهم قوي وكاف لما يتعين عمله، إحراز تقدم في عدد من المجالات التي يدعم بعضها بعضا. إذ يتعين علينا أن نبني نظاما دوليا أكثر قوة وشمولية لتغير المناخ، داخل الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، يستخدم أفضل المعارف العلمية المتوفرة ويقيم آثارها.

وينبغي أن تقوم المفاوضات بشأن الالتزامات المقبلة التي يضطلع بها المجتمع الدولي في مجموعه على أساس الأولويات التالية: إيلاء أولوية متكافئة لعمليتي التكيف والتخفيف؛ وإبطاء معدلي الاحترار وارتفاع مستوى البحر؛ وتجنب التغذية المناخية المرتدة الإيجابية وآثارها المدمرة؛ وإقناع البلدان النامية بجدية البلدان المتقدمة النمو بشأن معالجة تغير المناخ والتماس السُبل لتخفيض مستوى الانبعاثات في جميع البلدان، والمحافظة على الثقة العامة باتفاقية

المناخ؛ ومنع المزيد من التأخر في اتخاذ الإجراءات؛ وتقليل التكاليف الاقتصادية التي تتحملها البلدان النامية لمنع التغير الخطير في المناخ؛ ووقف استثمار البلدان المتقدمة النمو في المعدات الرئيسية والهياكل الأساسية القائمة على الكثافة الكربونية الطويلة الأجل؛ وتعزيز التوسع العالمي الهائل في استعمال الطاقة المتجددة؛ وتوفير قدر أكبر من المرونة للأجيال القادمة؛ وتوجيه إشارات قوية إلى الصناعة بأن تغير المناخ مسألة خطيرة يتعين التوصل إلى حلول لها.

وثمة مجال أيضا، في العمليات المتعددة الأطراف الأخرى، لمعالجة عدد من تلك المسائل، بغية زيادة التعاون الدولي في إيجاد الحلول اللازمة. ويجري النظر في جميع الآثار التي أشرت إليها في محافل مختلفة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ، ولجنة التنمية المستدامة، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وتوحي هذه المناقشة الجارية في مجلس الأمن بأن هناك سُبلا إضافية لمناقشة واحدة من أهم المسائل لبقاء المجتمعات الجزرية في المحيط الهادئ. ولقد قبل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بمبدأ المسؤولية عن الحماية. ولا تقل الأخطار التي تواجهها الجزر الصغيرة وسكانها عن تلك التي تواجهها الأمم والشعوب التي تتهددها القنابل والمدافع. ومن المحتمل بنفس القدر أن تتسبب الآثار التي تلحق بسكاننا وبنفس القدر الهائل من القلاقل التي تحدثها الحروب، الماضية منها والمستعرة حاليا. ومن المحتمل بنفس القدر أن تتسبب الآثار على التماسك الاجتماعي والهوية الاجتماعية في نشوء نفس القدر من الاستياء والكراهية والاستبعاد الذي تحدثه الأزمات الحالية المتعلقة باللاجئين.

لقد استوطنت شعوب المحيط الهادئ جزرها لآلاف من السنين، ولهذه الشعوب ثقافات نابضة بالحياة. ومن المحتمل أن نصبح ضحايا لظاهرة قلما أسهمنا في حدوثها، ولا يمكننا أن نفعل شيئا يذكر لوقفها. إننا نتخذ إجراءات فيما يتعلق بالطاقة المتجددة والكفاءة فيما يتصل بالطاقة، والسعي إلى تجنب إزالة الأحراج، ولكن اهتمامنا الرئيسي ينصب على عمليتي التكيف والاستعداد لأسوأ الاحتمالات. ومجلس الأمن، المناطة به مسؤولية حماية حقوق الإنسان وسلامة الدول وأمنها، هو المحفل الدولي الأكبر المتاح لنا، ولا نتوقع من مجلس الأمن أن يدخل في مناقشة تفاصيل الاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ، ولكننا نتوقع من المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر، لكفالة إسهام جميع البلدان في حل مشكلة تغير المناخ، وكفالة تناسب جهودها مع مواردها وقدراتها. ونتوقع من مجلس الأمن أن يستعرض المسائل ذات الحساسية الخاصة، مثل الآثار المتعلقة بالسيادة والحقوق القانونية الدولية الناشئة عن فقدان الأرض والموارد والسكان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بشكركم، سيدتي، ووفد المملكة المتحدة على المبادرة الهامة التي تقدمتم بها بتنظيم هذه المناقشة حسنة التوقيت بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ والاحترار العالمي؛ وأشكركم أيضا على الورقة المفاهيمية الممتازة المقدمة.

نحن ندرك أن هذه هي أول مرة يجري فيها مجلس الأمن مناقشة مواضيعية بشأن هذه المسألة. لقد استرعى العلماء والاقتصاديون في أرجاء العالم انتباهنا مرة أخرى – بصورة أكثر وضوحا واقتناعا من أي وقت مضى – إلى مما شك في أنه أحد أشد وأبرز الأخطار والتحديات وأكثرها تعددا في الجوانب من بين الأخطار والتحديات التي تواجه البشرية جمعاء. ونظرا للتقدم السريع الذي أنجز في البحوث المتعلقة بتغير المناخ وتأثيره على النظام البيئي العالمي، وفي

ضوء الحقائق والنذر التي عرضها علينا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وفريق ستيرن للاستعراض وآخرون كثيرون، لا يكون من التهور فحسب، بل من عدم المسؤولية أيضا إذا فشلنا في الانتقال من مناقشة العلم إلى التخطيط العملي ووضع الاستراتيجيات واتخاذ الإجراءات.

إن من الواضح أن تغير المناخ يمكن أن يشكل تهديدات للأمن الوطني، بما في ذلك التهديدات التي نوقشت في ورقة المملكة المتحدة المفاهيمية. لقد ظل الأمن الوطني مهددا بسبب الصراعات على دعاوى ملكية الأراضي والموارد الطبيعية منذ قديم الزمان. وفي المستقبل المنظور يمكن لتغير المناخ في جميع مظاهره أن يحدث أيضا أحوالا أو يتسبب في ظروف يمكن أن تثير صراعات دولية أو تؤدي إلى تفاقمها، وبالتالي تكون له آثار خطيرة محتملة على الصعيدين الوطني والدولي.

وكما لوحظ أيضا في التقرير الصادر مؤخرا عن فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعني بتغير المناخ وغيره من الدراسات ذات الحجة، سيحدث الاحترار العالمي أحوالا وظروفا يمكن أن يكون لها أثر سلبي على استراتيجيات التنمية وتخفيف حدة الفقر بطرق متنوعة. إذ يمكن أن يتأثر إنتاج الأغذية، وتزداد الكوارث عددا وحدة، ويمكن أن يتناقص إمداد المياه النقية، وأن تصبح الأمراض المعدية أكثر استشراء، وما إلى ذلك. ومن الواضح أن الآثار على الأمن البشري ستكون خطيرة أيضا.

ومن المتوقع أن تكون أفقر البلدان والمجتمعات أكثرها عرضة للخطر الداهم. فالارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر يشكل تهديدا مباشرا لبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية والأراضي المنخفضة. ويجب علينا الاعتراف بالروابط بين الظاهرة العالمية الجديدة البارزة واستراتيجيات التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.

إن تغير المناخ تحد عالمي، وستقتضي مواجهته استجابة دولية: الجهود المتضافرة من المجتمع الدولي على عدد من الجبهات. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة مواصلة اضطلاعها بدور قيادي، بل يجب أن تؤدي دورا أقوى بإشراك جميع أجهزة وهيئات المنظومة، بما في ذلك مجلس الأمن، حسبما يتصل بولاياتها، لأن القيام بذلك أساسي للتلاحم على نطاق المنظومة بشأن هذا الموضوع.

ومن بين التحديات والقضايا العديدة التي نواجهها، أود أن أشير – دون الخوض في تفاصيل كثيرة – إلى ثلاثة تحديات تتطلب اهتمامنا العاجل، بل هي تقتضي منا التعبئة.

الأول هو الأهمية الكبرى للسيطرة على انبعاثات غازات الدفيئة وإقامة إطار عمل فعال لمرحلة ما بعد كيوتو. ومما له أهمية قصوى أن يشارك الحد الأقصى من عدد البلدان المسؤولة عن أي انبعاثات ذات بال مرتبطة بالاحترار العالمي في هذا الجهد – وأنا أتكلم عن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وحاليا، لا تغطي الأطراف في بروتوكول كيوتو سوى ٣٠ في المائة فقط من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة. وهذا غير كاف بصورة جسيمة وخطيرة. ووفقا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصادرة من البلدان النامية ٤٠ في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في عام ٢٠٠٤، وإذا استمر الاتجاه الحالي، سيفوق إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة من البلدان النامية الانبعاثات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونحن نرى أن أي ترتيب فيما بعد كيوتو يجب أن نسعى إلى تمكين البلدان النامية من خفض الانبعاثات وفقا لقدرها، وبالتالي زيادة السيطرة على الانبعاثات إلى الحد الأقصى على أساس عالمي حقا، بحيث يكون الهدف خفض مستوى الانبعاثات بمقدار النصف بأسرع ما يمكن. وإذ نحن نفعل ذلك يجب علينا الاعتراف بالروابط الوثيقة التي توجد بين استراتيجية التنمية واستراتيجية تغير المناخ.

وفي هـذا الـصدد، أود أن أذكـر أنـه بمناسـبة زيـارة رئيس وزراء الصين، السيد وين تشياباو، إلى اليابان الأسبوع الماضـي، أصـدرت اليابـان والـصين بيانـا بـشأن زيـادة تعزيـز التعـاون في مجـال الحمايـة البيئيـة. وأعربتـا فيـه عـن عزمهمـا المشترك على العمل معا بشأن الموضوع قيد المناقشة معلنتين أنه

”في إطـار اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة المعنيـة بـتغير المنـاخ وبروتوكـول كيوتـو التـابع لهـا، يؤكـد الطرفـان مـن جديـد عزيمتـهما الـسياسية علـى الانخـراط في جهـود نحـو حـل المـسائل المتعلقـة بـتغير المنـاخ مـن خـلال التعـاون الـدولي، وفقـا لمبـدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة. وسيشارك كـلا الجـانبين بنـشاط في العمليـة الراميـة إلى وضـع إطـار فعـال لمـا بعـد عـام ٢٠١٢، اسـتنادا إلى المبـادئ والقواعـد الـواردة في الاتفاقيـة والبروتوكـول المذكورين أعلاه“.

والتحـدي الثـاني يتمثـل في دعـم التنميـة واسـتعمال الطاقـة النظيفـة، بمـا في ذلـك الطاقـة النوويـة أو المتجـددة، والتكنولوجيـا الجديـدة والفعالـة الـتي تقتـصد في اسـتعمال الطاقة. وبديهي أن هذا الجزء ضروري لأي مجهود يفضي إلى خفض مستوى غازات الدفيئة. وينبغي تعزيز التعاون وتبادل الآراء بـشأن هـذه التكنولوجيـا علـى جميـع الـصعد – الثنائيـة والإقليميـة والدوليـة. ولوكـالات الأمـم المتحـدة دور هـام تـضطلع بـه في ذلـك الـصدد، بمـا في ذلـك تيـسير نقـل التكنولوجيـا المتطـورة المتعلقـة بالطاقـة النظيفـة والاقتـصاد في استعمال الطاقة إلى البلدان النامية، الأمر الذي ينبغي تـشجيعه بأي طريقة ممكنة.

والتحدي الثالث ذو الصلة الذي لا يقل أهمية يتمثل في مسائل تتعلق بالتكيف – التكيف مع الآثـار الـسلبية لـتغير المنـاخ والتخفيـف مـن حـدها والتـأقلم معهـا، لا سـيما الآثـار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وتـنص دراسـة سـتيرن علـى أن ”المكاسـب الناشـئة مـن اتخـاذ إجـراءات قويـة ومبكـرة تفـوق التكاليف بكثير“. وهـذه الإجـراءات ينبغـي اتخاذهـا الآن لأنـه لا يسعنا أن نتجاهل حقيقة أن الاحترار العالمي، مع مـا ينـجم عنـه مـن كـل العواقـب الـضارة المحتملـة، موجـود وسـيبقى وسيصبح أسـوأ ممـا هـو عليـه قبـل أن يتحسن. ولقـد عمـدت الحكومـات إلى ذكـر مـا يحتـاج إليـه للتقليـل مـن الأخطـار الكارثيـة في إطـار عمـل هيوغـو ٢٠٠٥-٢٠١٥ الـذي تم الاتفـاق عليـه في المؤتمر العـالمي المعـني بالحـد مـن الكـوارث، المنعقـد في هيوغـو، اليابـان، في كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠٠٥. ويلزم أن تتخـذ الحكومـات إجـراء عـاجلا لخفـض الانبعاثـات التي يسببها تغير المنـاخ، وأن يجـري التكيـف في الوقـت نفـسه مـع التغيرات الـتي يتعـذر تجنبـها عـن طريـق تنفيـذ إطـار عمـل هيوغو.

وبغيـة التعامـل مـع هـذه المسائل ومـع مـسائل أخـرى تتعلق بتغير المناخ والاحترار العالمي، حان الوقت لتنظر الـدول الأعضاء في ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة مـستعدة تمامـا أو مـستعدة بـصورة غـير كافيـة للقيـام بـذلك. ونحـن نرحـب بعزم الأمين العام بان على جعل تغير المنـاخ إحـدى أولوياتـه. وإننـا بالتأكيـد نرحـب بـأي مبـادرة يتخـذها وستـساعد علـى تعزيـز دور الأمـم المتحـدة وتقويـة خطتـها في ذلـك المجـال. وتحقيقا لـذلك، أود أن أقتـرح بـأن يطلـب إلى الأمـين العـام – ربما ليس عن طريق المجلس ولكن الأنسب عـن طريـق الجمعيـة العامة – تقديم تقرير مع توصيات في أقرب وقت ممكن حـول أفضل طريقة يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة بأسـرها أن تـنظم نفسها بغية تعزيز قدرتها حتى تتمكن مـن معالجـة هـذه المـسألة علـى نحـو أكثـر فعاليـة وترابطـا. وينبغـي أن يتنـاول التقريـر مـسائل مـن قبيـل دور ووظيفـة أمانـة الوكـالات المعنيـة بالاستراتيجيـة الدوليـة للحـد مـن الكـوارث، المسؤولة

عن التنسيق في مجال الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها.

وقبل أن أختتم بياني، أود القول إن اليابان عاقدة العزم بقوة على مواصلة انخراطها النشط في جميع الجهود الدولية المتعلقة بمسائل تغير المناخ، سواء في الأمم المتحدة أو خارجها، بما في ذلك المفاوضات الرامية إلى إنشاء نظام جديد لانبعاثات غاز الدفيئة لما بعد كيوتو.

إن تغير المناخ سيكون أحد المواضيع الرئيسية في مؤتمر القمة الذي تعقده مجموعة الثمانية هذا العام في ألمانيا، ومن المتوقع أن يظل مكانه عاليا في جدول أعمال العام ٢٠٠٨ عندما تستضيف اليابان مؤتمر قمة مجموعة الثمانية. وفي الترتيبات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون والشراكة مع بلدان آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك محفل جزر المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية وغيرها، أعطت اليابان أولوية عليا للمشاريع والبرامج الرامية إلى الوقاية من تغير المناخ والتخفيف من حدته والتكيف معه. وسوف تولي ذلك أهمية أكبر في المستقبل.

اسمحوا لي بأن أقول بضع كلمات عن شكل التعاون والشراكة الآن وفي المستقبل. إن اليابان، إلى جانب الولايات المتحدة والصين والهند وجمهورية كوريا وأستراليا، أنشأت الشراكة بين آسيا والمحيط الهادئ، بشأن التنمية النظيفة والمناخ. وفي مؤتمر القمة الثاني لشرق آسيا، الذي انعقد في سيبو بالفلبين، أعلن رئيس الوزراء آبي مبادرة اليابان للتعاون في مجال الطاقة النظيفة والنمو المستدام في منطقة شرق آسيا.

وتعمل اليابان على تعزيز عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، التي أولت اهتماما أكبر للطاقة والمسائل البيئية، فضلا عن التكيف مع آثار الاحترار العالمي، في سياق التنمية المستدامة في أفريقيا، عن طريق عقد مؤتمر وزاري في نيروبي خلال آذار/مارس.

وتولي اليابان أولوية عالية لمنع الكوارث، وبخاصة من خلال الخطوات المقترحة في إطار عمل هيوغو، وتؤيد الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وتقدم اليابان المساهمات إلى المؤسسات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي، من خلال المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي.

وأخيرا، نواصل المشاركة الحثيثة في البرامج التي تركز على المياه ومرافق الصرف الصحي، بما في ذلك المشاركة في برامج المساعدة الثنائية، وفي المجلس الاستشاري المعني بالمياه والمرافق الصحية الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل ناميبيا ويسرني أن أعطيه الكلمة.

السيد مبويندا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل كوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويسلم وفد بلدي بأن تهديدات السلم والأمن الدوليين تنبع من مصادر مختلفة. فالفقر والبطالة يمكن أن يؤديا إلى عدم الاستقرار الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. والتخلف واختلال التوازن الاقتصادي العالمي يمكن أن يولّدا التوتر فيما بين الدول، الأمر الذي من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين.

أما التهديدات غير التقليدية للسلم والأمن، فمن المستصوب التصدي لها في الهيئات الملائمة التي أوكلت لها مسؤولية اتخاذ إجراءات الإصلاح في مجال محدد. ويقر ميثاق الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل بين انعدامها وبين السلم والأمن. وعلى هذه الخلفية بالذات، أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية التصدي لهذه المسائل. ويستحسن أن تعالج التهديدات على السلم والأمن النابعة من عوامل اجتماعية واقتصادية من خلال

الاستثمارات في التنمية الاقتصادية. وبالمثل، فإن ما يتعرض له السلم والأمن لتهديدات نابعة من تغير المناخ وارتفاع حرارة الأرض يستحسن التصدي لها من خلال التدخل في مجال البيئة. وفي حقيقة الأمر، هناك مجموعة من الصكوك المصممة للتعامل مع المشاكل البيئية قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة أو لوقف تفاقمها.

ونحن نشارك في هذه المناقشة اليوم لأننا نأخذ على محمل الجد ظاهرة تغير المناخ. وهذه ليست عملية أكاديمية، بل مسألة حياة أو موت بالنسبة لبلدي ناميبيا.

إن البشرية، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية، قد خضعت لما يمكن وصفه بحرب بيولوجية أو كيميائية بطيئة. فالغازات المنبعثة من الدفيئة تدمر ببطء النباتات والحيوانات وبني البشر. ويتعرض جزء واسع من ناميبيا اليوم إلى حالات الجفاف المتعاقبة، وفي نفس الوقت يتعرض جزء آخر إلى الفيضانات. وكان للأثر المشترك للجفاف والفيضانات تأثير هائل على التنوع البيولوجي. وتقع في ناميبيا منطقتان صحراويتان، إحداهما صحراء ناميب في الغرب والثانية صحراء كلاهاري في الشرق. وهاتان المنطقتان آخذتان في الاتساع بحيث أنهما تضمان المزيد من المساحات والأراضي الزراعية وتحولانها إلى أراض غير صالحة للسكن.

ومن خصائص تغير المناخ التي تتجلى في ناميبيا انتشار الملاريا في مناطق تعتبر حتى الآن خالية من الأمراض. فمن الناحية التاريخية كان هذا المرض مستشر في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد فقط لأن الأجزاء الجنوبية تتمتع بدرجات حرارة أبرد. ولكن مع التغير في المناخ فإن البعوض الناقل للملاريا يمتد نطاقه ليشمل تقريبا جميع أرجاء البلاد. وفي الوقت نفسه فإن كفاحنا ضد الملاريا تعرقله التكلفة العالية للأدوية. وإن مساعينا نحو إنتاج أدوية لا تحمل علامة تجارية قوبلت بالمقاومة، حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتج الأدوية تذرعت بحقها في الملكية الفكرية. وإن أثر تغير المناخ على الصحة يزيد الطين بلة، إذ أن بعض المصانع التي استخدمت للأغراض الطبية التقليدية من المحتمل أن تنقرض.

ولا يمكننا أن نتكلم عن تغير المناخ بطريقة عامة ولا يمكن أن تسير الأمور كالمعتاد. إن سبب المشكلة معروف، والمسؤولون عن المشكلة هم معروفون أيضا. فقد حان الوقت لتحميلهم مسؤولية عملهم. ولا يمكن السماح لهم بالإفلات من العقاب.

وثمة حاجة لاتخاذ تدابير جذرية لتخفيف من آثار انبعاثات غازات الدفيئة. وأن الحجة الاقتصادية القائلة بأن هذه التدابير سوف تكون مكلفة لا تستند إلى أساس. وإن الاستمرار في الوضع الراهن مكلف أيضا للذين على الرغم من أنهم غير مسؤولين عن الاحترار العالمي يعانون من آثاره. ولكن نشعر بالتشجيع نتيجة الخطوات التي تتخذها البلدان الصناعية. ولكن هل أن ذلك يعني القيام بأقل مما ينبغي بعد فوات الأوان؟ فلا تزال كل خطوة لكبح الانبعاث هي خطوة هامة.

إن التكيف المناخي سيكون ممارسة مكلفة بالنسبة لناميبيا. إن شعب بلدي شأنه شأن سائر شعوب البلدان النامية يعتمد على الموارد الطبيعية. ولكن هذه الموارد يجري تدميرها بفضل مجموعة من العوامل تتمثل في الجفاف وحرائق الغابات والفيضانات. لقد علقت ناميبيا آمالا كبيرة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وهاتان الأداتان تحتويان عددا من الالتزامات التي قطعتها الدول الأطراف على نفسها، وإذا ما تم الوفاء بها بالكامل فإنها ستساعد بدرجة كبيرة مساعينا للحفاظ على الظاهرة الماحقة.

ومن المؤسف بالنسبة لنا أنه على الرغم من الفقرات والصياغة المفصلية في الاتفاقية وفي بروتوكول كيوتو إن ما نشهده هو استمرار لمقولة إن الأمور تسير كالمعتاد. وفي

الحقيقة فإننا كبلدان نامية نواجه ما أتجرأ على تسميته بحرب بدون سابق استفزاز يجري شنها علينا من جانب البلدان المتقدمة النمو. وفي الحقيقة إن ما نشهده هو مثال محدد على المثل القائل ''اطرح المياه القذرة في حديقة الجار''.

وعلى الرغم من الالتزامات الثابتة المقطوعة في المعاهدة بمساعدة البلدان الفقيرة التي تعاني من الاحترار العالمي، فإن الدول الصناعية لا تنفق شيئا يذكر على الطرق الكفيلة بالحد من مخاطر المناخ في أكثر مناطق العالم هشاشة بالمقارنة مع ما تنفقه على ضمان بقائها. فكم يحتاج المجتمع الدولي من الاتفاقيات والبروتوكولات قبل القيام بإخلاص باتخاذ تدابير جذرية للتطرق لمسائل تغير المناخ؟

إن كيوتو ٢ سيأتي ويذهب، وكذلك كيوتو ٣ وكيوتو ٤، بينما الشعوب والبلدان تصبح أكثر ضعفا وهشاشة. إن ما نحتاج إليه هو العمل الآن وليس مجرد المناقشات التي لا تفضي إلى نتائج محددة. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يرى إنشاء آلية فعالة لتحمل مسؤولية تدبر تغير المناخ. وأن ما يدور في خلدنا هو آلية ترصد وتكفل امتثال الدول الأطراف بأحكام الصكوك التي انضمت إليها ووفائها بالتزاماتها التي قطعتها بموجب هذه الصكوك؟ وتعتزم ناميبيا أن تقدم هذه التوصية في الهيئة المناسبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمة هذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ٠٠/١٥.

عُلقت الجلسة الساعة ٢٠/١٣.